

===== د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى =====

موافقات ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في كتابه  
شرح المقدمة (الكافية) في علم الإعراب

د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى (\*)

**الملخص:**

يهدف هذا البحث إلى إبراز المسائل التي كان فيها ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) موافقاً لآراء المذهب الكوفي موافقةً ضمنيةً في كتابه شرح المقدمة (الكافية) في علم الإعراب، وأنه لم يكن متعصباً لمذهب نحوي بعينه، بل كان يختار من تلك الآراء ما قويت حجته، وصحت أدلته؛ لذلك ذيلت كل مسألة من مسائل هذا البحث بتعقيب أظهر فيه رأبي في موافقات ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي، وهل كان موافقاً في اختياره لهذا المذهب أم جانبه الصواب، وذلك بناء على ما قدمته من أدلة وحجج لكل مذهب من المذاهب عند عرضي لكل مسألة، وقد وجدت أنه من الإنصاف وأنا أتحدث عن مثل هذا العالم الجليل، وهذا الكتاب القيم، أن أعقد فصلاً أتحدث فيه عن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، وكتابه المقدمة (الكافية)، وشرحها، أما الفصل الثاني فقد كان مقتصرًا على موافقات ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في كتابه شرح المقدمة الكافية، وقد حصر محقق هذا الكتاب الدكتور/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد موافقات ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في ست مسائل في قسم الدراسة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على موقف ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) من آراء المذهب الكوفي في كتابه شرح المقدمة الكافية، وأنه كان

---

(\*) أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

صاحب نزعة بصرية دون تعصب منه؛ والدليل على ذلك موافقاته الضمنية لبعض آراء المذهب الكوفي، وإبراز أهمية هذا الكتاب (شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ))، وأنه يحوي العديد من الموضوعات الهامة التي من بينها موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي، التي هي موضوع البحث. وقد انتظم بحثي في مقدمة، وفصلين، وخاتمة ضمنيتها أهم النتائج التي توصلت إليها، متلوة بثبوتِ ضمنيتها أسماء المراجع والمصادر التي اعتمدت عليها.

وقد انتهجت في دراستي هذه المنهج الوصفي الاستقرائي؛ وذلك بتتبع وحصر موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في كتابه شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، مرتبة لهذه المسائل وفق ورودها في هذا الكتاب، وتوصلت من دراستي هذه إلى أن طبيعة ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الأصولية والفقهية ساعدته في قياس كثير من مسائل النحو على المسائل الأصولية والفقهية، فكثيراً ما كان يستخدم في شرحه ألفاظ ومصطلحات المناطقة والمتكلمين، مما أدى إلى صعوبة فهم المراد من كلامه.

**الكلمات المفتاحية:** شرح الكافية، ابن الحاجب، الموافقات الضمنية، المذهب الكوفي.

د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى

**Abstract:**

This research aims to highlight the issues in which Ibn al-Hajib (d. 646 AH) was in implicit agreement with the views of the Kufi school in his book Sharh al-Muqaddimah (Al-Kafiyah) in the science of grammar, and that he was not biased towards a particular grammatical school, but rather he chose from those views what strengthened his argument and whose evidence was correct; therefore, I concluded each issue of this research with a comment in which I expressed my opinion on Ibn al-Hajib's (d. 646 AH) implicit agreement with the views of the Kufi school, and was he successful in choosing this school or was he wrong? This is based on the evidence and arguments I have presented for each school of thought when I presented each issue. I found it fair, while I am talking about such a great scholar and this valuable book, to hold a chapter in which I talk about Ibn al-Hajib (d. 646 AH) and his two books, Al-Muqaddimah al-Kafiyah and its explanation. As for the second chapter, it was limited to Ibn al-Hajib's (d. 646 AH) implicit approvals of the opinions of the Kufi school of thought in his book, Sharh al-Muqaddimah al-Kafiyah. The researcher of this book, Dr. Jamal Abdul-Ati Mukhaimer Ahmed, has limited Ibn al-Hajib's (d. 646 AH) implicit approvals of the opinions of the Kufi school of thought to six issues - in the study section. The importance of this study lies in shedding light on Ibn al-Hajib's (d. 646 AH) position on the Kufi school of thought in his book, Sharh al-Muqaddimah al-Kafiyah, and that he had a Basran tendency without any fanaticism on his part; The evidence for this is his implicit approvals of some of the opinions of the Kufi school, and highlighting the importance of this book (Explanation of the Sufficient Introduction to the Science of Grammar by Ibn al-Hajib (d. 646 AH), and that it contains many important topics, including the implicit approvals of Ibn al-Hajib (d. 646 AH) of the opinions of the Kufi school - which is the subject of the research -; and my research was organized into an introduction, two chapters, and a conclusion in which I included the most important results I reached, followed by a list in which I included the names of the references and sources that I relied

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

on, and an index of the topics that I addressed in this study. In this study, I adopted the descriptive inductive approach; by tracking and listing the implicit approvals of Ibn al-Hajib (d. 646 AH) of the opinions of the Kufi school in his book, Explanation of the Sufficient Introduction to the Science of Grammar, arranging these issues according to their occurrence in this book, and I concluded from this study that the nature of Ibn al-Hajib (d. 646 AH) in the principles and jurisprudence helped him in measuring many issues of grammar. On the fundamental and jurisprudential issues, he often used in his explanation the words and terminology of logicians and theologians, which led to difficulty in understanding the meaning of his words.

**Keywords:** Explanation of Al-Kafiya, Ibn Al-Hajib, implicit agreements, Kufi school.

د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى

مقدمة

الحمد لله الذي ينير القلوب، ويغفر الذنوب، والصلاة والسلام على النبي الأمين محمد وآله الطيبين الطاهرين، بحمدك نستفتح يا من تفرد بالقدم، وإليك نرغب في أن تُهدي أشرف صلواتك، وأزكى تحياتك إلى من أرسلته على فترة من الرسل، ف جاء مجيء الصبح والليل مظلم، وحل محل الغيث والفقر محل، وأن توقفنا إلى اقتباس أنواره واقتفاء آثاره، وأن تجعلنا خُدَامًا لكتابك المبين، وأعوًا للمستمسكين بحبك المتين، وأن تجعله أنيسنا في اللحد، ودليلنا إلى دار كرامتك في اليوم المشهود بمنك وكرمك يا أرحم الراحمين، وبعد:

يعد التأثير والتأثر من السمات الغالبة في إنتاج النحاة العرب؛ لذلك انحصرت أغلب جهود النحويين المتأخرين في مناقشة آراء المتقدمين وبسط خلافاتهم وتعليل الأحكام والترجيح والتمثيل، وإلى غير ذلك من الجهود التي بذلها النحاة المتأخرون لاستكمال مسيرة المتقدمين منهم.

ومع هذا فلم يعدم النحو العربي علماء متأخرين أفذاذ برزت شخصياتهم النحوية بشكل لافت، وتصدوا لآراء متقدمي النحاة بالنقد والتقويم في محاولات جادة لاستكمال النقص وإعادة صياغة الفكر النحوي وفق منهج علمي جديد، ومن هؤلاء النحاة المتأخرين الأفذاذ ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الذي كان رمزًا في عصره، وإمامًا جامعًا، فقد جمع النحو العربي في مقدمة أو في متن سماه: (الكافية)، وقد حظي هذا المؤلف في النحو العربي باهتمام العلماء والمتقنين؛ لذلك تبارى العلماء والدارسون والباحثون في شرحها، والتعليق عليها، ونظمها. وكان أول من شرحوا هذه المقدمة أو هذا المتن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) نفسه، ونظمها أيضًا في أرجوزة سماها: (الوافية)، وشرحها في: (شرح الوافية نظم الكافية).

وتخيرت من بين (شروح الكافية) -وهي كثيرة كما سيأتي بيانها- شرح ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) نفسه لهذا المتن الذي أطلق عليه (شرح المقدمة الكافية في

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

علم الإعراب) ومنذ أن طالعت هذا الكتاب توفرت لدي رغبة ملحة في اقتنائه، وبالاطلاع عليه وجدت ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) يذهب مذهب الكوفيين في بعض اختياراته وترجيحاته النحوية على الرغم من ميله في هذا الشرح في أكثر ترجيحاته لآراء المذهب البصري، وجاءت موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في شرحه هذا لآراء المذهب الكوفي على صورتين مختلفتين، فأحياناً تأتي الموافقات صريحة، وأخرى تكون ضمنية تفهم من مضمون كلامه، وقد وقع اختياري على دراسة المسائل التي كان فيها ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) موافقاً لآراء المذهب الكوفي موافقة ضمنية في كتابه شرح المقدمة الكافية، وجعلته تحت عنوان: "موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في كتابه شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب"، والذي دفعني -في حقيقة الأمر- إلى اختيار هذا الموضوع جمع وحصر محقق هذا الكتاب الدكتور/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد هذه المسائل عند تحقيقه لهذا الكتاب في (قسم الدراسة)، فقد حصرها في ست مسائل<sup>(١)</sup>.

### الدراسات السابقة:

- المسائل الخلافية في شرح كافية ابن الحاجب للأصبهاني (ت ٧٤٩) في ضوء شروح الكافية، للباحثة: هاجر السيد محمد عبد الفتاح مجاهد - المجلة العلمية لكلية الآداب - جامعة المنصورة - العدد (٤) - ٢٠٢٢م.
- شرح شواهد الموشح على كافية ابن الحاجب للشيراوني - عرض ودراسة - للباحثة: شذى حسن شعبان - عصام درار الكوسى - مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة البعث - سوريا - العدد (١٤) - نوفمبر ٢٠٢١م.

---

(١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، ت: د. جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة الرياض، ط: ١، ١٩٩٧م، ج ١، ص ١٦٩، وما بعدها، (قسم الدراسة).

=====د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى=====

- تعارض آراء ابن الحاجب النحوية والصرفية جمعاً ودراسة -للباحث أحمد محمد الجندي- مجلة كلية اللغة العربية- إيتاي البارود- العدد (٣٤) -٢٠٢١م.  
وكان من أسباب اختياري لهذا الموضوع بعد توفيق الله تعالى ما يلي:  
- القيمة العلمية لكتاب شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، حيث جمع كثيراً من آراء النحويين المتقدمين، والقواعد النحوية التي نقلها المتأخرون عنه.  
- عدم تطرق أحد من الباحثين والدارسين -فيما وقع تحت يدي- لدراسة هذا الجانب؛ ألا وهو موافقات ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في كتابه شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب.  
- هذا الكتاب مختص بشرح كتاب: "الكافية" لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، ولا يخفى أن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) من أعلام النحو واللغة في القرن السادس الهجري، وكتبه من المصادر الأصيلة في علمي النحو والصرف.  
- أنه يرتبط بعالم من أعظم متأخري النحاة، وأكثرهم جمعاً للآراء والمذاهب وأوسعهم علماً ومعرفة، وأحفظهم للغرائب والشوارد، وأكثرهم رجاجة للعقل، وصفاء للذهن، وجودة للقريحة.

**أهداف البحث:**

- إبراز موقف ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في أنه لم يكن متعصباً لمذهب من المذاهب كـ "المذهب البصري" مثلاً، بل كان يختار منها ما وضحت حجته وقويت أدلته، ويعترض على ما وهن برهانه وضعف دليله.  
- تسليط الضوء على كتابي الكافية، وشرحها لابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) وهو (شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب)؛ لأن الكافية تعد من أهم الكتب التي ظهرت في القرن السادس الهجري، ويشهد لذلك كثرة من خدم هذا الكتاب من العلماء، فمنهم من شرحه، ومنهم من نظمه.  
- الإسهام في دراسة مسائل الخلاف النحوي.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

### مشكلة البحث:

- هل تأثر أسلوب ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في مؤلفاته النحوية بمعرفته لعلمي الفقه والأصول؟

- ما المذهب النحوي لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)؟

- هل كانت موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي - في بعض المسائل - تعصباً منه لهذا المذهب؟

- هل كان ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) موقفاً في كل اختياراته لآراء المذهب الكوفي؟

أما عن الصعوبات التي واجهتني في بحثي هذا، فكانت على النحو الآتي:

- أسلوب ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) يعترضه الغموض أحياناً؛ لتأثر أسلوبه بالأصول الفقهية.

- عدم وضوح موقفه أحياناً من تأييده للكوفيين أو لغيرهم إلا بالرجوع إلى كتب الخلاف النحوي المطبوعة؛ لفهم المراد من قوله.

- كتب الخلاف النحوي المطبوعة محدودة، وكثير منها لم يعثر عليه.

- زعم ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في بعض المسائل التي وافق فيها آراء المذهب الكوفي ضمناً أن الإجماع منعقد على ذلك؛ مما أدى إلى الرجوع إلى أكبر عدد ممكن من كتب النحاة البصريين لتأكيد من موافقتهم للمذهب الكوفي كما زعم ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، وبعد الرجوع يتبين أن الأمر على خلاف ما زعم.

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهارس فنية.

فالمقدمة، تناولت فيها: أهمية الموضوع، والدراسات السابقة، وأسباب اختياري له، وأهدافه، ومشكلته، والصعوبات التي واجهتني، ومنهجي، وخطتي فيه.

===== د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى =====

أما الفصل الأول: فعنوانه: ابن الحاجب وكتابه شرح المقدمة الكافية، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ابن الحاجب حياته، وآثاره، وقد تناولت فيه:

نسبه، ولقبه، ومولده، ونشأته، وأخلاقه، وصفاته، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره من مؤلفات في النحو والصرف، ومؤلفات في الفقه والأصول، ومؤلفات في العروض، ومؤلفات في موضوعات شتى، وعقيدته، ووفاته.

المبحث الثاني: أهمية الكافية وشروحها، وقد اشتمل على:

أهميتها، وشروح الكافية، ومختصراتها، ومنظوماتها.

المبحث الثالث: كتاب "شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب" تحليل ومناقشة، وقد تناولت فيه: مصادره، وموضوعاته، ومنهجه.

أما الفصل الثاني فعنوانه: موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في كتابه شرح المقدمة الكافية، وقد اشتمل هذا الفصل على ستة مباحث:

المبحث الأول: المسألة الأولى: إعراب الوصف الرفع للضمير المنفصل.

المبحث الثاني: المسألة الثانية: القول في الألف والواو والياء في التنثية والجمع  
أهي إعراب أم حروف إعراب؟

المبحث الثالث: المسألة الثالثة: علة رفع الفعل المضارع.

المبحث الرابع: المسألة الرابعة: نصب المضارع بعد "كي".

المبحث الخامس: المسألة الخامسة: واو "رُبَّ" هل هي تعمل الجر؟

المبحث السادس: المسألة السادسة: "مَنْ" ودلالاتها على الغاية الزمانية.

وأما عن منهجي في الدراسة، فكانت على النحو الآتي:

اعتمدت في دراستي على المنهج الوصفي الاستقرائي؛ وذلك بتتبع وحصر موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في كتابه شرح المقدمة الكافية، وقد حصر محقق كتاب "شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

لابن الحاجب" -دكتور/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد- هذه المسائل عند تحقيقه لهذا الكتاب، في ست مسائل نحوية خلافية، مرتبة لها وفق ورودها في كتاب شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، ممهدة لكل مسألة بتمهيد أقدم فيه نبذة موجزة عن المسألة الخلافية، ثم أتطرق بعد ذلك إلى عرض الخلاف الوارد في هذه المسألة مبينة في هذا الخلاف موقف ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) من موافقته الضمنية لآراء المذهب للكوفي، مدعمة ذلك بذكر رأيه ونقل النص الذي أيد فيه آراء المذهب الكوفي من كتابه شرح المقدمة (الكافية)، وقد ذيلت كل مسألة بتعقيب أرجح فيه الرأي المختار لدي مدعمة ذلك بالأدلة والشواهد والحجج التي تؤيد ذلك، موثقة للآراء - ما أمكن من مصادرها الأصيلة، مبينة في هذا التعقيب هل كان ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) موافقاً في اختياره وتأييده الضمني لآراء المذهب الكوفي أم لا؟ وقد عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، وخرجت القراءات الواردة، وذكرت أصحابها معتمدة في ذلك على كتب القراءات، وبعض كتب التفاسير، وخرجت الشواهد الشعرية بالرجوع إلى ديوان الشاعر -إن وجد- وأكملت الناقص منها، ونسبتها إلى بحرهما العروضي الذي ينتمي إليه البيت، واسم الشاعر -إن عُلم- وفسرت بعض المفردات الغامضة التي تحتاج إلى ذلك، وترجمت لغير المشهورين لذوي التخصص من العلماء، وعقدت فصلاً تحدثت فيه عن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) وآثاره، وعن كتابه الكافية، وشروحها، وتناولت أيضاً كتاب: "شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب" بالمناقشة والتحليل في مبحث مستقل من هذا الفصل.

أما الخاتمة، فقد ضمنتها بعض النتائج والتوصيات التي توصلت إليها. وقد ذيلت هذا البحث بثبت تضمن أهم المراجع والمصادر التي اعتمدت عليها. وبعد: فله الحمد الذي بنعمته تتم الصالحات، فله الحمد أولاً وأخراً على توفيقه وعونه، وعلى الرغم مما بذلته على قدر استطاعتي وبلوغ جهدي وطاقتي، فإن

===== د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى =====

النقص من طبيعة البشر، وهو حاصل لا محالة في هذا الجهد، وما أجمل ما كتبه أستاذ البلغاء القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني معتذراً عن كلام استدركه عليه: "... أني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه، إلا وقال في غده لو غيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"<sup>(١)</sup>.

وختاماً، أرجو أن أكون قد وفقت في هذا العمل، وأن أكون قد أضفت لبنة جديدة إلى لبنات الدرس النحوي، فإن كنت قد أحسنت فله الفضل والمنة، وإن كانت الأخرى فجلاً من لا يُخطئ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

﴿رَبَّنَا إِنَّا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةٌ وَهِيَ لَنَا مِن أَمْرِنَا رَشَدًا﴾<sup>(٢)</sup>

صدق الله العظيم

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، عني بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف مجرداً عن الزيادات واللواحق، وتعليق حواشيه ثم بترتيب الذبول وطبعها العبدان الفقيران إلى الله الغني، محمد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج ١، ص ١٨.

(٢) سورة الكهف من الآية ١٠.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

### (الفصل الأول)

#### ابن الحاجب وكتابه شرح المقدمة الكافية

##### المبحث الأول: ابن الحاجب، حياته وآثاره

نسبه ولقبه: هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدُّوني<sup>(١)</sup> الإسناي<sup>(٢)</sup> ثم المصري الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب، وكان والده حاجبًا للأمير عز الدين مُوسك الصلاحي الكردي<sup>(٣)</sup>، قال الإدفوي (ت ٧٤٨ هـ): "... وقال الكنجي في تاريخ القدس: سمعت الفقيه الإمام الخطيب عبد المنعم بن يحيى يقول: لم يكن أبوه حاجبًا، وإنما كان يصحب بعض الأمراء، فلما مات كان أبو عمرو صبيًّا، فرباه الحاجب فعُرفَ به، والأول هو المشهور"<sup>(٤)</sup>.

(١) دُن: قرية من أعمال دينور، وأما "دُونَة: بضم الدال وسكون الواو، فهي قرية من قرى نهاوند، ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صدر بيروت، ط: ٢، ١٩٩٥م، ج ٢، ص ٤٩٠.

(٢) إسنا: مدينة بأقصى الصعيد، وليس من وراءها إلا أدفو وأسوان ثم بلاد النوبة، وهي على شاطئ النيل من الجانب الغربي، والنسبة إليه "إسنائي"، هكذا ضبطها ياقوت الحموي في معجم البلدان بكسر الهمزة ج ١، ص ١٨٩، وضبطها ابن العماد الحنبلي بفتح الهمزة، ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، ت: د. عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط: ١، ١٩٩١م، ج ٧، ص ٤٠٥.

(٣) تراجم رجال القرنين السادس والسابع، المعروف بالذيل على الروضتين، لأبي شامة المقدسي، عرف الكتاب وترجم له، وصححه، محمد زاهد بن الحسن الكوثري، عنى بنشره، وراجع أصله ووقف على طبعه، السيد عزت العطار الحسيني، دار الجيل بيروت، لبنان، ط: ٢، ١٩٧٤م، ص ١٨٢، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، ت: د. إحسان عباس، دار صادر بيروت، ٣، ٢٤٨، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، ج ٧، ص ٤٠٥.

(٤) الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد للإدفوي الشافعي، ت: سعد محمد حسن، مراجعة، و د. طه الحاجري، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م، ص ٣٥٦.

د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى

والمشهور والذي عليه أغلب المترجمين لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) أنه لُقِبَ بهذا اللقب؛ لأن أباه كان حاجبًا للأمير عز الدين "مُوسك"، خال صلاح الدين الأيوبي<sup>(١)</sup>، ووظيفة الحاجب تعد من الوظائف الهامة في ذلك الوقت، فمن مهامه إدخال الناس إلى السلطان وهو جالس في قصره بالقلعة، ومن اختصاصه أيضًا الفصل بين الجند والأمراء إما بنفسه وإما بالرجوع إلى السلطان<sup>(٢)</sup>.

مولده: وُلِدَ بـ "إسنّا" في صعيد مصر في أواخر سنة سبعين وخمسائة<sup>(٣)</sup>، أما ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) فهو في شك من ذلك، وفي ذلك يقول: "ولد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسائة، الشك منه بـ "إسنّا" من صعيد مصر.."<sup>(٤)</sup>، يقصد أن هناك لبسًا أو شكًا في مولده في سنة إحدى وسبعين وخمسائة. وقال الياضي (ت ٧٦٨هـ): "وكان مولده سنة تسعين وخمس مائة بأسنّا رحمه الله"<sup>(٥)</sup>.

والذي أجده أقرب إلى الصواب أنه وُلِدَ في أواخر سنة سبعين وخمسائة<sup>(٦)</sup>، وذلك لأمرين؛ أحدهما: إجماع أكثر المترجمين له على ولادته في هذا العام<sup>(٧)</sup>، ثانيهما:

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط: ٧، ص ٣٤٣.

(٢) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب النحوي، ت: د. موسى بناي علوان العلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٩٨٠م، ص ٨، وما بعدها.

(٣) وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٣، ص ٢٤٨، والطالع السعيد للإدقوي، ص ٣٥٤.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، ت: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة جديدة مصححة اعتمدت على الطبعة الأولى التي عُنِيَ بنشرها سنة، ١٩٣٢م، ط: ١، ٢٠٠٦م، ج ١، ص ٤٥١.

(٥) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان لأبي محمد بن عبد الله الياضي، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط: ١، ١٩٩٧م، ج ٤، ص ٩٠.

(٦) وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٣، ص ٢٥٠.

(٧) الطالع السعيد للإدقوي، ص ٣٥٤، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين بن تغري بردى الأتابكي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراقات وفهارس جامعة، ج ٦، ص ٣٦٠، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، ج ٧، ص ٤٠٥.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

تأييد ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) لولادته في هذا العام؛ وابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) كان معاصرًا لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، وهذا ما صرح به حيث قال: "... وقد جاءني مرارًا بسبب شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبيت تام...".<sup>(١)</sup>

**نشأته:** ولد -كما ذكرنا - في "إسنا" في صعيد مصر، كان أبوه جنديًا كرديًا للأمير عز الدين الصلاحي، دخل أبوه به القاهرة، فحفظ القرآن الكريم في صغره، ثم اشتغل بالفقه على مذهب الإمام مالك، ثم بالعربية والقراءات فقرأ على الشاطبي بعض القراءات، وسمع الحديث عليه، وأخذ الفقه من أبي منصور الأبياري، وبرع في هذه العلوم وأتقنها غاية الإتقان، وأكب الخلق على الاشتغال عليه، ثم قدم دمشق مرارًا، وآخرها سنة سبع عشرة، فأقام بها مدرسًا للمالكية، وكان الغالب عليه علم العربية<sup>(٢)</sup>، وشيخًا للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية، وصنف في الفقه والأصول، ثم خرج هو والشيخ ابن عبد السلام<sup>(٣)</sup> فعادا إلى مصر، وكان خروجهما من دمشق سنة ثمان وعشرين وستمائة، وتوفي بالإسكندرية<sup>(٤)</sup>.

(١) وفيات الأعيان ج ٣، ص ٢٥٠.

(٢) معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف بن اليان بن موسى سركييس، الناشر: مطبعة سركييس بمصر - ١٩٢٨م، ص ٧١.

(٣) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن بن محمد بن مُهذَّب السُّلَمي، إمام عصره، ولد سنة سبعٍ أو سنة ثمانٍ وسبعين خمسمائة، وتوفي سنة ستين وستمائة من الهجرة، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ت: د. عبد الفتاح محمد الطلو، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، ج ٨، ص ٢٠٩، ٢٤٨.

(٤) الذيل على الروضتين لأبي شامة المقدسي، ص ١٨٢، وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٣، ص ٢٤٨، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي، ج ٤، ص ٨٩.

د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى

أخلاقه وصفاته:

كان من أذكى الأئمة قريحةً، وكان ثقةً حجةً متواضعًا عفيفًا كثير الحياء منصفًا محبًا للعلم وأهله، ناشرًا له محتملاً للأذى صبورًا على البلوى، وكان بارعًا في العلوم متقنًا لمذهب الإمام مالك<sup>(١)</sup>، قال عنه ابن خلكان (ت ٦٨١هـ): "... كان من أحسن خلق الله ذهناً... وقد جاءني مرارًا بسبب شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبيت تام..."<sup>(٢)</sup>. وقال عنه ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): "هو فقيه فاضل، مُفتٍ مناظر مُبرِّز في عدة علوم متبحر مع ثقة ودين وورع وتواضع واحتمال تكلف..."<sup>(٣)</sup>، وقيل عنه أيضاً: "إنه وحيد عصره، علماً وفضلاً واطلاعاً"<sup>(٤)</sup>، وقال الإدقوي (ت ٧٤٨هـ): "... وكان صحيح الذهن، قوي الفهم، حاد القريحة..."<sup>(٥)</sup>.

ثقافته وعلمه:

وصفه السبكي (ت ٧٧١هـ) إعجاباً بثقافته بأنه شيخ المالكية في زمانه<sup>(٦)</sup>، ونبهته السيوطي (ت ٩١١هـ) مبيناً منزلته العلمية بأنه من أذكى العالم<sup>(٧)</sup>، وكان ركناً من أركان الدين في العلم والعمل، بارعاً في العلوم الأصولية، وتحقيق علم العربية<sup>(٨)</sup>.

(١) البداية والنهاية لأبي الفداء الحافظ بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ط: ٧، ١٩٨٨، ج ١٣، ص ١٧٦.

(٢) وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٢٥٠، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر، ط: ٢، ١٩٧٩م، ج ٢، ص ١٣٥.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء، ج ١، ص ٤٥٢.

(٤) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، ت: د. محمد الأحمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، ج ٢، ص ٨٨.

(٥) الطالع السعيد للإدقوي، ص ٣٥٣.

(٦) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ت: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، ج ٣، ص ٣٦٥.

(٧) بغية الوعاة، ج ٢، ص ١٣٤.

(٨) الذيل على الروضتين لأبي شامة المقدسي، ص ١٨٢.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

ودرس الفقه على مذهب الإمام مالك -رضى الله عنه-، واهتم بالعربية، والقراءات، وبرع في علومه وأتقنها غاية الإتقان، وكان الأغلب عليه علم العربية<sup>(١)</sup>، وله مؤلفات عديدة كلها تنبئ عن فضله، فصنف مختصرًا في الفقه، وآخر في الأصول، وآخر أكبر منه سماه المنتهى، ومن مؤلفاته في الفقه كتاب "الجامع بين الأمهات"، وقد بالغ الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد -رحمه الله-، وهو أحد أئمة الشافعية في مدح هذا الكتاب، وكان قد شرحه بطريقة سهلة وميسرة<sup>(٢)</sup>، وقال ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) عن مختصره في الفقه: "ومختصره في الفقه من أحسن المختصرات انتظمت فيه فوائد ابن شاش، ومختصره في أصول الفقه استوعب فيه عامة فوائد الأحكام لسيف الدين الأمدى"<sup>(٣)</sup>، وفي النحو صنف: الكافية، وهي مقدمة وجيزة في النحو وشرحها، وله مصنفات أخرى في النحو والصرف -على ما سيأتي بيانه في موضعه -، ومصنفاته في غاية الحسن، وقد خالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات والزامات مفحمة يعسر الجواب عنها<sup>(٤)</sup>، وقال عنه ابن فرحون (ت ٧٩٩ هـ): "وذكره ابن مهدي في معجمه فقال: وكان ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) علامة زمانه، ورئيس أقرانه، استخراج ما كمن من درر الفهم، ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني..."<sup>(٥)</sup>، وقال عنه النعمي (ت ٩٧٨ هـ): "وحرر النحو تحريرًا بليغًا..."<sup>(٦)</sup>.

وكان لاهتمام السلاطين الأيوبيين في هذه المرحلة بالعلم والعلماء والثقافة بوجه عام، أثرها في اهتمامهم بفتح المدارس في إقليم مصر، والشام، كما كان

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٣، ص ٢٤٨، وما بعدها.

(٢) الديباج المذهب ج ٢، ص ٨٧.

(٣) البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٧٦.

(٤) وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٣، ص ٢٥٠، وبغية الوعاة للسيوطي، ج ٢، ص ١٣٥.

(٥) الديباج المذهب، ج ٢، ص ٨٧.

(٦) الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر النعمي، أعد فهارسه إبراهيم شمس الدين، دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١٩٩٠م، ج ٢، ص ٣.

## د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى

لاهتمامهم بالعلماء والحركة العلمية وحرصهم على استفاد العلماء من كل صوب وتكريمهم لهم عاملاً هاماً في جعل هذه المنطقة منارة للعلم والمعرفة، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) تربي في هذين الإقليمين، وتعلم في مدارسهما، وأخذ من علمائهما، وأسند إليه إعطاء العلم لطلابه بعد الانتهاء من أخذه، فدرس في القاهرة، ودمشق، والقدس، والكرك<sup>(١)</sup>، وهذا ما أشار إليه ابن خلكان (ت ٦٨١هـ) بقوله: "ثم انتقل إلى دمشق، ودرس بجامعة في زاوية المالكية، وأكب الخلق على الاشتغال عليه، والتزم لهم الدروس وتبحر في الفنون، وكان الأغلب عليه علم العربية..."<sup>(٢)</sup>، وثقافته العلمية جعلته موضع إجلال وإكبار رجال الدولة والقضاة قال ابن خلكان (ت ٦٨١هـ): "... وقد جاءني مراراً بسبب شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبيت تام..."<sup>(٣)</sup>.

### مذهبه النحوي:

الذي يطالع مؤلفات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) يجد أنه يميل إلى المذهب البصري، فتراه دائماً يذكر آراءهم، ويسوق أدلتهم، ويتبناها ويدافع عنها، ويأخذ بأدلتهم دون تعصب منه؛ ومما يدل على ميله للمذهب البصري تأثره بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) والزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وكتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) هو الكتاب الأول الذي رسم المنهج البصري، فكثيراً ما نجد ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ينقل من كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ويؤيد نقوله وتعليقاته ليس في مؤلفه (الكافية) وشرحه لها فحسب، بل نجد ذلك في أغلب مؤلفاته، وكان أيضاً ينقل الكثير من آراء أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في الكثير من مؤلفاته<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح الوافية، ص ١٢.

(٢) وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٢٤٩.

(٣) المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٥٠.

(٤) أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، ت. د: فخر صالح سليمان قدره، دار الجبل، بيروت، دار عمار، عمان، ص ٢٠.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

والفارسي (ت ٣٧٧ هـ) يغلب عليه النزوع إلى المذهب البصري<sup>(١)</sup>، وأما الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) فقد كان في أغلب آرائه يميل إلى المذهب البصري، وهذا واضح من استخدامه لعبارات البصريين ومصطلحاتهم في كتابه المفصل<sup>(٢)</sup>، فقد تأثر به ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) أورد الكثير من آرائه؛ ومما يدل على اهتمام ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) بآراء الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) والميل لها أنه شرح كتابه "المفصل"، وسماه: "الإيضاح في شرح المفصل"<sup>(٣)</sup>.

### شعره:

نظم ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) أبيات قليلة يفتقر نظمها إلى المقومات الشعرية؛ لأنه لم يكن شاعرًا؛ لذلك نجد أبياته تصدر من عقل فقيه، لا من قلب شاعر وتخييله.

ومع ذلك نجده قد نظم مقدمته النحوية "الكافية" في منظومته "الوافية"، ونظم في العروض منظومته "المقصد الجليل إلى علم الخليل"<sup>(٤)</sup>، ونظم في المؤنثات الشعرية "القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة"<sup>(٥)</sup>.

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ٢٥٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨٤.

(٣) بغية الوعاة للسيوطي، ج ٢، ص ١٣٥.

(٤) هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، طبع بعناية وكالة المعارف الجلييلة في مطبعتها البهية إستانبول، ١٩٥٠، ج ١، ص ٦٥٥.

(٥) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط: ٥، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية، التربية والثقافة والعلوم، ج ٥، ص ٣٣٤.

===== د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى =====

شيوخه: نهل ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) العلوم العربية والدينية بمختلف فروعها من نحو، وفقه، وقراءات، وأصول على أيدي علماء عصره وشيوخه المبرزين؛ ونظراً لضيق المقام عن الإحاطة بكل أستاذته وشيوخه سأقتصر على ذكر بعضهم:

١- الشاطبي (ت ٥٧٢هـ): هو أبو القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الضرير<sup>(١)</sup>، مصنف الشاطبية في القراءات السبع<sup>(٢)</sup> ولد سنة (ت ٥٣٨هـ)، وبلده شاطبة، وهي قرية شرقي الأندلس وشرقي قرطبة<sup>(٣)</sup>، كان فاضلاً في النحو والقراءة والتفسير<sup>(٤)</sup>، خرج الشاطبي إلى الحج فقدم الإسكندرية سنة (ت ٥٧٢هـ)، وزار القدس وصام به شهر رمضان، ثم رجع إلى القاهرة، وتوفي بها في جمادي الآخرة سنة (٥٧٢هـ).

وقيل: إنه توفي سنة (٥٩٠هـ)<sup>(٥)</sup>، وكان ديناً، خاشعاً ناسكاً كثير الوقار، لا يتكلم فيما لا يعنيه<sup>(٦)</sup>.

٢- البوصيري (ت ٥٩٨هـ): أبو القاسم البوصيري هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري الكاتب الأديب، مسند الديار المصرية، ولد سنة ست وخمسمائة، وسمع من أبي صادق المدني، ومحمد بن بركات السعدي، تفرد في زمانه ورُجِلَ إليه، توفي في ثاني صفر، سنة ثمان وتسعين وخمسمائة<sup>(٧)</sup>.

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة للأتابكي، ج ٦، ص ١٣٦.

(٢) الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد للإدقوي، ص ٣٥٣.

(٣) معجم البلدان لياقوت الحموي، ت: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م، ج ٣، ص ٣٠٩.

(٤) المصدر السابق، ج ٥، ص ٢١٦.

(٥) بغية الوعاة للسيوطي، ج ٢، ص ٢٦٠.

(٦) البداية والنهاية لابن كثير، ج ١٣، ص ١٠.

(٧) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، ت: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: ١، ١٩٦٧م، ج ١، ص ٣٧٥.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

٣- أبو الفضل الغزنوي (ت ٥٩٩ هـ): محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين، أبو الفضل الغزنوي المقرئ الفقيه النحوي نزيل القاهرة، ولد سنة اثنتين وعشرين وخمسائة، وتصدر للإقراء فأخذ عنه العلم، السخاوي، وابن الحاجب<sup>(١)</sup>، توفي بالقاهرة في نصف ربيع الأول سنة تسع وتسعين وخمسائة<sup>(٢)</sup>.

٤- القاسم بن عساكر (ت ٦٠٠ هـ): القاسم بن الحافظ بن أبي القاسم علي بن الحسن المحدث أبو محمد بن عساكر الدمشقي الشافعي، ولد في جمادي الأولى سنة (٥٢٧ هـ)، وكان مُحدثًا حسن المعرفة، شديد الورع، تولى مشيخة دار الحديث النورية بعد والده، فلم يتناول من معلومها شيئاً بل كان يرصده للواردين من الطلبة<sup>(٣)</sup>، توفي في صفر سنة (٦٠٠ هـ)<sup>(٤)</sup>.

٥- أبو الجود (ت ٦٠٥ هـ): غياث بن فارس بن سكن، الأستاذ أبو الجود اللخمي المنذري المصري المقرئ الفرضي النحوي الضرير، شيخ القراء بديار مصر، قرأ على الشريف ناصر، وسمع من عبد الله بن رفاعة السعدي، وتصدر للإقراء في شببيته، وقرأ عليه خلق، ورُجِلَ إليه، وكان ديبًا، فاضلاً بارعاً في الأدب، متواضعاً كثير المرورة<sup>(٥)</sup>، وُلِدَ سنة (٥١٨ هـ)، وتوفي سنة (٦٠٥ هـ)<sup>(٦)</sup>.

٦- الإبياري (ت ٦١٨ هـ): أبو الحسن الإبياري علي بن إسماعيل بن علي<sup>(٧)</sup>، برع في علوم شتى الفقه، والأصول، والكلام، وكان بعض الأئمة تفضله على الإمام

(١) غاية النهاية لابن الجزري، ج ١، ص ٤٥١.

(٢) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، ج ١، ص ٤٩٨.

(٣) شذرات الذهب لابن عماد، ج ٦، ص ٥٦٤.

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي، ت: د. بشار عواد معروف، ود. محي هلال السرحان، مؤسسة

الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٩٨٤م، ج ٢١، ص ٤٠٥.

(٥) بغية الوعاة للسيوطي، ج ٢، ص ٢٤١.

(٦) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، ج ١، ص ٤٩٨.

(٧) الطالع السعيد للإدفوي، ص ٣٥٣.

===== د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى =====

فخر الدين في الأصول، تفقه بأبي الطاهر بن عوف، ودرس بالإسكندرية وانتفع به الناس، وتخرج به ابن الحاجب، وُلِدَ (ت ٥٥٧هـ)، وتوفي سنة (ت ٦١٨هـ)<sup>(١)</sup>.

**تلاميذه:**

تتلمذ على يد ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) خلق كثير من علماء عصره، أخذوا عنه العربية، والفقه والقراءات، ساقطصر على ذكر بعضهم:

١- **ابن مالك** (ت ٦٧٢هـ): محمد بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي، نزيل دمشق، وإمام النحاة، وحافظ اللغة، ولد سنة ستمائة، أو إحدى وستمائة، وسمع بدمشق من السخاوي، والحسن بن الصباح وجماعة، وأخذ العربية عن غير واحد، وكان إماماً في القراءات وعلها، وأما في النحو والصرف فكان بحرًا لا يجارى، أما أشعار العرب التي يستشهد بها فكان النحاة يتحبرون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر عليه سهلاً، وكان أمةً في الاطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد به من القرآن الكريم فإن لم يجده وجده في الحديث، فإن لم يجد فيه شاهداً وجده في أشعار العرب، توفي ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة.<sup>(٢)</sup>

٢- **الملك الناصر** (ت ٦٥٥هـ): داود بن المعظم عيسى بن العادل، ملك دمشق بعد أبيه، ثم انتزعت من يده وأخذها عمه الأشرف، واقتصر على حكم "الكرك، ونابلس"، وتنقلت به الأحوال، وجرت له الخطوب وقد كان له فصاحة وشعر جيد، ولديه فضائل جمّة، أخذ النحو عن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، وقرأ الكافية

(١) الطالع السعيد للإدقوي، ج ١، ص ٤٥٤.

(٢) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة للأتابكي، ج ٧، ص ٢٤٣، وبغية الوعاة للسيوطي،

ج ١، ص ١٣٠.

### == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

عليه التي نظمها بطلب منه<sup>(١)</sup>، وسماها الوافية، ثم شرح له نظمها<sup>(٢)</sup>، توفي سنة خمس وخمسين وستمائة<sup>(٣)</sup>.

٣- **ابن المنير** (ت ٦٨٣ هـ): العلامة ناصر الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور الجذامي الإسكندراني، أحد الأئمة المتبحرين في التفسير والفقه وعلوم العربية والبلاغة والأنساب، أخذ عن جماعة منهم ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول: الديار المصرية تقتخر برجلين في طرفيها: ابن دقيق العيد بـ "قوص"، وابن المنير بـ "الإسكندرية"، ومن تصانيفه تفسير القرآن، والانتصاف من الكشاف، وأسرار الإسراء، ومختصر التهذيب في الفقه، ولد سنة (ت ٦٢٠ هـ)، وتوفي في أول ربيع الأول سنة (ت ٦٨٣ هـ) بالإسكندرية.<sup>(٤)</sup>

٤- **الرضي القسنطيني** (ت ٦٩٥ هـ): أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم الإمام رضي الدين القسنطيني النحوي الشافعي، ولد سنة سبع وستمائة، ونشأ بالقدس، وأخذ العربية عن ابن معط، وابن الحاجب، وكان من كبار أئمة العربية بالقاهرة، سمع الحديث من ابن عوف الزهري وجماعة، وكان له معرفة تامة بالفقه ومشاركة في الحديث، وكان أيضًا صالحًا خيرًا دنيًا متواضعًا ساكنًا ناسكًا، وأُضِرَّ بآخر عمره ومات سنة (ت ٦٩٥ هـ).<sup>(٥)</sup>

٥- **المنذري** (ت ٦٥٦ هـ): الحافظ الكبير الإمام شيخ الإسلام زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المصري الشافعي، وُلِدَ بمصر في غرة

(١) شرح الوافية، ص ١٦.

(٢) أمالي ابن الحاجب، ص ٢٩.

(٣) البداية والنهاية لأبي الفداء ابن كثير، ج ١، ص ١٩٨.

(٤) حسن المحاضرة للسيوطي، ج ١، ص ٣١٦، وما بعدها.

(٥) بغية الوعاة للسيوطي، ج ١، ص ٤٧٠.

## د/نوها جاد المولى علي جاد المولى

شعبان سنة (ت ٥٨١هـ)، وتفقه وطلب هذا الشأن فبرع فيه، وكان عديم النظر في معرفة علم الحديث على اختلاف فنونه، متبحراً في معرفة أحكامه ومعانيه، وكان حجةً بارعاً في الفقه والعربية والقراءات، ورعاً متبحراً، ألف الترغيب والترهيب، وشرح التنبيه، توفي سنة (ت ٦٥٦هـ) (١).

٦- ابن الرعاد (ت ٧٠٠هـ): محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري المحلي زين الدين بن الرعاد كان أديباً فاضلاً، صيئاً مترفعاً عن أبناء الدنيا لا يتردد إليهم، وكان يكتسب بالخياطة بالمحلة، ومدح بهاء الدين بن النحاس بأبيات، وكان أديباً نحوياً شاعراً، وأخذ النحو من ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، كتب عنه الشيخ أبو حيان في النصار، وُلِدَ سنة (ت ٦٥٨هـ)، وتوفي بالحلة سنة (ت ٧٠٠هـ) (٢).

### آثاره:

ألف ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) كتباً قيمة في علوم شتى، ألف في النحو والصرف والفقه والأصول والعروض والقراءات وغيرها، وكل مصنفاً في غاية الحسن والإفادة (٣)، ولقت هذه المؤلفات إقبالاً كبيراً من قبل الشراح والدارسين والباحثين إلى يومنا هذا؛ لما فيها من كثرة النقل، وصغر الحجم، وتحريروا اللفظ (٤)، وهي على النحو الآتي:

### أولاً: مؤلفاته في النحو والصرف:

- مقدمة (الكافية) في النحو.

(١) حسن المحاضرة للسيوطي ج ١، ص ٣٥٥.

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، ج ٣، ص ٤٤٠، وبغية الوعاة للسيوطي، ج ١، ص ١٠٣.

(٣) وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٣، ص ٢٥٠.

(٤) الطالع السعيد للإدقوي ص ٣٥٤.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

- شرح الكافية<sup>(١)</sup> (موضوع البحث).
- مقدمة (الشافية) في الصرف.<sup>(٢)</sup>
- شرح الشافية.<sup>(٣)</sup>
- الوافية في نظم الكافية.<sup>(٤)</sup>
- شرح الوافية.<sup>(٥)</sup>
- الإيضاح في شرح المفصل.<sup>(٦)</sup>
- الأمالي النحوية.<sup>(٧)</sup>
- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة.<sup>(٨)</sup>
- شرح كتاب سيبويه.<sup>(٩)</sup>
- شرح المكتفي للمبتدي شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي.<sup>(١٠)</sup>
- شرح المقدمة الجزولية.<sup>(١١)</sup>

- 
- (١) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣٠٩.
  - (٢) معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوستف بن موسى سركيس، ص ٧١.
  - (٣) كشف الظنون عن أسام الكتب والفنون لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٠٢٠.
  - (٤) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣٢٦.
  - (٥) كشف الظنون لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٣٧٠.
  - (٦) الطالع السعيد للإدقوي، ص ٣٥٤.
  - (٧) كشف الظنون لحاجي خليفة، ج ١، ص ١٦٢، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣٣٣.
  - (٨) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣٣٤.
  - (٩) كشف الظنون لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٤٢٧، وهديّة العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، ج ١، ص ٦٥٥.
  - (١٠) هديّة العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، ج ١، ص ٦٥٥.
  - (١١) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣٤٢، ٣٥٠.

===== د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى =====

- إعراب بعض آيات من القرآن العظيم. (١)
- رسالة في العشر. (٢)
- المسائل الدمشقية. (٣)
- إلى ابنه المفضل. (٤)

ثانياً: مؤلفاته في الفقه والأصول:

- مختصر المنتهى في الأصول.
- منتهى الوصول (السؤل) والأمل في علمي الأصول والجدل. (٥)
- جامع الأمهات في الفقه. (٦)
- عيون الأدلة. (٧)

ثالثاً: مؤلفاته في العروض:

- المقصد الجليل في علم الخليل. (٨)

رابعاً: مؤلفاته في موضوعات شتى:

- كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب.
- معجم الشيوخ.
- جمال العرب في علم الأدب.

---

(١) المصدر السابق، ج ٥، ص ٣٤١.

(٢) المصدر السابق، ج ٥، ص ٣٣٤، وأمالي ابن الحاجب، ص ٣٢ (قسم الدراسة).

(٣) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣٣٣، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، ص ٢٠ (قسم الدراسة).

(٤) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣٣٤.

(٥) معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف بن اليان بن موسى سرقيس، ص ٧٢.

(٦) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، ج ١، ص ٦٥٥.

(٧) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣٣٤.

(٨) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، ج ١، ص ٦٥٥.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

- عقيدة ابن الحاجب. (١)

- ذيل على تاريخ دمشق لابن عساكر. (٢)

### مذهبه الفقهي:

تفقه ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) على مذهب الإمام مالك وكان من العلماء المبرزين في هذا المجال، والذي يدل على ذلك أن أكثر شيوخه كانوا من الفقهاء، وتعمق في فهم هذا العلم واستيعابه حتى صار رأساً عند المالكية، وكان يدرس الفقه بجامع دمشق في زاوية المالكية<sup>(٣)</sup>، وقد ألف في هذا العلم مؤلفات جليظة، ومن أهم الكتب التي ألفها في الفقه المالكي كتاب "جامع الأمهات"، وفي قيمة هذا الكتاب وقدره يقول ابن فرحون (ت ٧٩٩ هـ): "وقد بالغ الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد -رحمه الله تعالى- وهو أحد الأئمة في مدح هذا الكتاب في أول شرحه له... قال: هذا كتاب أتى بالعجب العجاب"<sup>(٤)</sup>، وفي الأصول ألف كتاب "مختصر المنتهى في الأصول"<sup>(٥)</sup>، وفي فضل هذا الكتاب يقول التفتازاني (ت ٧٩١ هـ): "إن المختصر من الأصول يجرى مجرى الغرة من الكمية، بل الدرّة من الحصى، والواسطة من العقد..."<sup>(٦)</sup>. وقال ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) عن مختصره

(١) المصدر السابق، ج ١، ص ٦٥٥.

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة، ج ١، ص ٢٩٤.

(٣) وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٣، ص ٢٤٩.

(٤) الديباج المذهب، ج ٢، ص ٨٧.

(٥) معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف بن اليان بن موسى سركيس، ص ٧٢.

(٦) شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، شرحه العلامة القاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، وعلى المختصر والشرح حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني، وحاشية السيد الشريف الجرجاني، وحاشية المحقق الشيخ حسن الهروي الفناري، وعلى المختصر وشرحه حاشية السعد والجرجاني، وحاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراقي الجيزاوي، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط: ١، ٢٠٠٤م، ج ١، ص ١٠.

===== د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى =====

في الفقه: "ومختصره في الفقه من أحسن المختصرات انتظمت فيه فوائد ابن شاش، ومختصره في أصول الفقه استوعب فيه عامة فوائد الأحكام لسيف الدين الآمدي"<sup>(١)</sup>، وقد ألف كتاباً في العقيدة سُمى بـ"عقيدة ابن الحاجب"<sup>(٢)</sup>.

**وفاته:**

توفي ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في الإسكندرية في ضاحي نهار الخميس السادس والعشرين من شوال، سنة ست وأربعين وستمائة، ودُفن خارج باب البحر بترية الشيخ الصالح ابن أبي شامة<sup>(٣)</sup>، وقال الخوانساري الأصبهاني (ت ١٢٢٦هـ): "وقد اشتهر بين الناس أنه قُتلَ ببغداد في واقعة هولاءكو،..."<sup>(٤)</sup>

والذي أجده أقرب إلى الصواب أنه لم يمتم مقتولاً؛ والدليل على ذلك قول ابن أبي شامة (ت ٦٦٥هـ) وهو من المعاصرين له: "... وأخبرني صهره الكمال أحمد بن سليمان أنه دفن خارج الإسكندرية،..."<sup>(٥)</sup>، وما ذكره ابن خلكان (ت ٦٨١هـ) وهو من المعاصرين له أيضاً، حيث قال: "... ودفن خارج باب البحر بترية الشيخ الصالح بن أبي شامة..."<sup>(٦)</sup>، ولم يذكر في النقلين أنه مات مقتولاً، وخاصة أن الخبر الأول الذي ذكره ابن أبي شامة منقول عن صهر ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ).

(١) البداية والنهاية، ج، ١٣، ص ١٧٦.

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١١٥٧.

(٣) وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٣، ص ٢٥٠، والطالع السعيد للإدقوي، ص ٣٥٤، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف بن اليان بن موسى سركييس، ص ٧٢.

(٤) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات للخوانساري الأصبهاني، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: ١، ١٩٩١م، ج، ٥، ص ١٨٠.

(٥) الذيل على الروضتين لابن أبي شامة، ص ١٨٢.

(٦) وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٣، ص ٢٥٠.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

### المبحث الثاني: أهمية الكافية وشروحها

#### أولاً: أهميتها:

الكافية تمثل طوراً جديداً من أطوار التأليف اللغوي، فهي عبارة عن مقدمة موجزة في النحو، وهي تختلف عن كتب النحاة المتقدمين الذين كانوا يعتمدون في تأليفهم على نمط المطولات بدءاً من سيويه (ت ١٨٠ هـ) إلى عهد الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ)، وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، ثم مالوا بعد ذلك إلى نمط المختصرات، فقد ألف الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) كتاب "الجمل"، وألف أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) كتاب "الإيضاح"، وجاء كتاب للمع لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) على منوال هذين الكتابين، ولكنها لا تخرج عن منهج الأقدمين في التنظيم<sup>(١)</sup>. إلى أن جاء الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) الذي خطا بالدرس النحوي خطوة جديدة في التأليف والتنظيم، فخرج عن تقليد القديم، وجدد في تنظيم المنهج النحوي، فقسم كتابه "المفصل" إلى أربعة أقسام، الأسماء، والأفعال، والحروف، والمشتراك. وسار ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) في كافيته على نفس منهج الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، فقسمها كتقسيم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) لمفصله إلا أنه حذف القسم الرابع من الكافية "المشترك"، وإنما كانت (الكافية) في النحو خلاصة نحوية موجزة؛ لحذفه المناقشات الجانبية التي نبعث الملل وتمثل صعوبة على المتعلم<sup>(٢)</sup>. والذي يدل على أهمية الكافية، تداول الناس لها وإعجابهم بها إيماء إعجاب، وبلغ من إعجاب الناس بها أن طلب صاحب الكرك، الملك الناصر بن الملك المعظم من ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) عندما رحل إلى الكرك سنة ثلاث وثلاثين وستمائة، أن ينظمها له فنظمها في منظومته "الوافية"، ثم طلب منه أن يشرحها له فشرحها<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الوافية على نظم الكافية لابن الحاجب، ص ٢٥، (قسم الدراسة).

(٢) منهج الطالب إلى تحقق كافية ابن الحاجب للخصائص، ت: أ. د. أحمد عبد الله السالم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ١، ٢٠٢٠، ج ١، ص ١٩، وما بعدها.

(٣) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب " ج ١، ص ٤٣ (قسم الدراسة).

===== د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى =====

ومما يدل على أهميتها أيضاً، أنه شرحها عالمان معاصران لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) هما: ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) <sup>(١)</sup>.

وقيل في فضلها: "... وهي مختصرة معتبرة شهرتها مغنية عن التعريف..." <sup>(٢)</sup>.  
ثانياً: شروح الكافية:

أقبل العلماء على متن (الكافية) إقبالاً منقطع النظير، فمنهم من شرحها، ومنهم من اختصرها، ومنهم من نظمها.

أولاً: من شروح الكافية:

سأكتفي في هذا المقام بذكر بعض هذه الشروح:

- ١- شرح الكافية لصاحبها ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) <sup>(٣)</sup> - وهو موضوع الدراسة.
- ٢- شرح الرصاص، يسمى " منهج الطالب في شرح كافية ابن الحاجب " <sup>(٤)</sup>.
- ٣- شرح لموهوب ابن قاسم الشافعي (ت ٦٦٥هـ) <sup>(٥)</sup>.
- ٤- شرح لجمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ) <sup>(٦)</sup>.
- ٥- شرح لنصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ) <sup>(٧)</sup>.
- ٦- شرح لناصر الدين عبد الله البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) <sup>(٨)</sup>.
- ٧- شرح لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) <sup>(٩)</sup>.

(١) منهج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، ج ١، ص ٢٠.

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٣٧٠.

(٣) مجلة المورد، تصدرها مجلة الثقافة والفنون، دار الجاحظ، الجمهورية العراقية، المجلد الثامن، العدد ١، ١٩٧٩م، ص ٣٣٢.

(٤) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣١٠.

(٥) المصدر السابق، ج ٥، ص ٣١٠.

(٦) المصدر السابق، ج ٥، ص ٣١٠.

(٧) المصدر السابق، ج ٥، ص ٣١٠.

(٨) بغية الوعاة للسيوطي، ج ٢، ص ٥٠، وما بعدها، وكشف الظنون لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٣٧٣.

(٩) بغية الوعاة للسيوطي، ج ١، ص ٢٢٥، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣١٠.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

- ٨- شرح لرضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي النحوي (ت ٦٨٦ هـ).<sup>(١)</sup>
- ٩- شرح لعز الدين عبد العزيز الموصللي المعروف بابن القواس (ت ٦٩٦ هـ).<sup>(٢)</sup>
- ١٠- شرح تقي الدين إبراهيم النيلي البغدادي (ت ٧٣٧ هـ)، ويسمى: "التحفة الشافية".<sup>(٣)</sup>
- ١١- شرح لمحمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت ٧٤٩ هـ).<sup>(٤)</sup>
- ١٢- شرح لمحمد بن أبي بكر محرز بن محمد بن فضل الله الخبيصي (ت ٨٠١ هـ)، ويسمى بـ "الموشح أو المرشد".<sup>(٥)</sup>
- ١٣- شرح لعلاء الدين البسطامي (ت ٨٧٥ هـ) ويسمى بـ "مصنفك".
- ١٤- شرح لعبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت ٨٩٨ هـ) ويسمى بـ "الفوائد الضيائية".<sup>(٦)</sup>
- ١٥- شرح لعيسى بن محمد الصفوي (ت ٩٠٦ هـ).<sup>(٧)</sup>
- ١٦- شرح لابن الملا أحمد بن محمد الحلبي (ت ٩٩٠ هـ).<sup>(٨)</sup>
- ١٧- شرح لأحمد بن محمد بن يوسف الخالدي الصفدي (ت ١٠٣٤ هـ).<sup>(٩)</sup>
- ١٨- شرح لمحمد بن عlish بن علي (ت ١٢٩٩ هـ).<sup>(١٠)</sup>

(١) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣١٠.

(٢) المصدر السابق، ج، ص ٣١١.

(٣) كشف الظنون لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٣٧٣، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣٢٤.

(٤) كشف الظنون لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٣٧١.

(٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٣٧١.

(٦) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣١٥.

(٧) كشف الظنون لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٣٧١.

(٨) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٣٧١.

(٩) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣٢١.

(١٠) المصدر السابق، ج ٥، ص ٣٢٢.

د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى

ثانياً: من مختصراتها:

١- لب اللباب في علم الإعراب للبيضاوي (ت ٧١٦هـ) وعليه شرح لزين الدين محمد بن علي محيي الدين المعروف ببيركلي (ت ٩٨١هـ)، ويسمى بـ "امتحان الأذكياء".<sup>(١)</sup>

٢- برهان الدين بن عمر بن إبراهيم الجعبري المقرئ (ت ٧٢٣هـ).<sup>(٢)</sup>

٣- عصام الدين الإسفرائيني (ت ٩٤٣هـ).<sup>(٣)</sup>

٤- المولى الفضيل بن علي الجمالي (ت ٩٩١هـ)، وسماه: "الوافية".

٥- مختصر لمجهول بعنوان "هداية النحو"<sup>(٤)</sup>.

٦- محمد بن الشيخ محمود المغلوي الوفاي.<sup>(٥)</sup>

ثالثاً: من منظوماتها:

١- منظومة ابن الحاجب نظمها للملك داود بن الملك الأعظم، وسماه: "الوافية".

٢- منظومة لإبراهيم النقشبندي الشبستري، نظمها سنة (٩٠٠هـ).<sup>(٦)</sup>

٣- منظومة لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عمر بن أحمد العزّال الكوفي، سماها: (نهاية المطالب في نظم كافية ابن الحاجب).

٤- منظومة لإبراهيم ششتري.<sup>(٧)</sup>

٥- منظومة حسام الدين إسماعيل بن إبراهيم (ت ١٠١٦هـ).<sup>(٨)</sup>

٦- منظومة لمجهول، انتهى من تأليفها سنة (٧٥٢هـ).<sup>(٩)</sup>

(١) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣٢٥.

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٣٧٣.

(٣) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣٢٩.

(٤) المصدر السابق، ج ٥، ص ٣٢٦.

(٥) كشف الظنون لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٣٧٣.

(٦) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣٢٦، ٣٢٧.

(٧) المصدر السابق، ج ٥، ص ٣٢٦.

(٨) كشف الظنون لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٣٧٣.

(٩) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٢٢٦.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

### المبحث الثالث: كتاب شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحليل ومناقشة

يعد شرح الكافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) أول المصادر التي اعتمد عليها شرح الكافية؛ لذلك تعد أوثق وأهم شرح لها، فقد نقل عنه الشراح تعليقاته وترجيحاته، واختياراته لأقوال المتقدمين، وتوجيهه لآرائهم، وأنهم تبعوه في كثير مما تفرد به من أقوال وآراء خالف فيها جمهور النحويين.<sup>(١)</sup>

#### مصادرها:

تعددت المصادر التي اعتمد عليها ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في تأليف كتابه "شرح الكافية".

#### المصدر الأول: (الكتاب لسبويه ت ١٨٠هـ):

درس ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) كتاب سبويه (ت ١٨٠هـ)، وأمعن النظر فيه طويلاً، ووقف على دقائقه وأسراره، وشرحه<sup>(٢)</sup>، وتأثر به في آرائه تأثراً بالغاً؛ ومما يؤيد ذلك كثرة نقله عن سبويه (ت ١٨٠هـ)، ولا غرابة في ذلك فكتاب سبويه (ت ١٨٠هـ) يعد دستور العربية أو - كما قالوا - قرآن النحو.<sup>(٣)</sup>

#### المصدر الثاني: الإيضاح لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ):

لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) تعلقاً خاصاً بمؤلفات أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)؛ ويظهر ذلك جلياً في نقله لآرائه، ومناقشته لها، وأخذ برأيه في كثير من المسائل، ومع ذلك لم تتفق الآراء حول صلة متن كتاب الكافية وشرحها بكتاب الإيضاح للفارسي (ت ٣٧٧هـ)، فمنهم من يرى وجود صلة قوية بينهما حيث يقول: "والدارس لكتاب الكافية يرى أنها سارت على نسق ترتيب أبي علي (ت ٣٧٧هـ) في

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، ص ٥٩، (قسم الدراسة).

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٤٢٧.

(٣) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، ص ٥٩، (قسم الدراسة).

===== د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى =====

الإيضاح، حيث جعله مقسومًا إلى أربعة أقسام أسماء وأفعال وحروف ومشارك  
بين أحوالها، وقد قال نحاة عن كافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) أنها تلخيص لكتاب  
المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، وحققة الأمر أن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) كان  
متأثرًا بـ"الإيضاح والمفصل" معًا<sup>(١)</sup>، والذي يدل على تأثر ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)  
بكتاب "الإيضاح" الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، شرحه له في كتاب سماه "المكتفي  
للمبتدي"<sup>(٢)</sup>.

المصدر الثالث: كتاب المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ):

درس ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) كتاب المفصل للزمخشري (ت ٥٨٣هـ)، وشرحه  
شرحًا مطولًا، سماه "الإيضاح"، وفصل مجمله بما أفاض عليه من السهولة  
واليسر؛ لذلك أكد النحاة وجود صلة بين متن المفصل ومتن الكافية، ولكنهم  
اختلفوا في نوع هذه الصلة، فنجد ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) يقول: "وله... المقدمة  
المشهورة في النحو، اختصر فيها مفصل الزمخشري، وشرحها..."<sup>(٣)</sup>.  
وقيل أيضًا: "والبحوث التي تضمنها كتاب الكافية تسير في اصطلاحاتها وفي  
نهجها العام وفي ترتيبها بطريقة تشبه في كثير من النواحي ما اتبعه الزمخشري  
في كتابه المفصل..."<sup>(٤)</sup>.  
وقال السيوطي (ن ٩١١هـ): "... إنه أخذ نحوه من صاحب المفصل، وصاحب  
المفصل نحوي صغير..."<sup>(٥)</sup>.

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجري، تأليف د. عبد العال  
سالم مكرم، دار الشروق، ط: ١، ١٩٨٠ م. ص ٨٣.

(٢) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، ج ١، ٦٥٥، وكشف الظنون لحاجي خليفة، ج ١،  
ص ٢١٢.

(٣) البداية والنهاية لابن كثير، ج ١٣، ص ١٧٦.

(٤) القواعد النحوية مادتها وطريقتها، تأليف د. عبد الحميد حسن، مكتبة الأنجلو المصرية،  
مطبعة العلوم، صبحي وشركاه، مطبعة العلوم، ط: ٢، ١٩٥٢ م، ص ٢٦٨.

(٥) بغية الوعاة، ج ١، ص ١٣٤.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

ومعنى هذه العبارة أن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) تلميذ للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) سار على نهجه وردد آراءه، ولم يكن له فكر مستقل، ويأخذ ما يمليه عليه غيره دون نظر أو بحث.

وحقيقة الأمر غير ذلك، فإن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) مع تأثره بالزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، إلا أن له شخصيته الفريدة التي ظهرت في مؤلفاته مما جعلت ابن خلكان (ت ٦٨١هـ) يقول فيه: "ومصنفاته في غاية الحسن، وقد خالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات والزامات مفحمة يعسر الجواب عنها"<sup>(١)</sup>، ودليل آخر على أن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) لم يكن نسخة طبق الأصل من الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) يردد آراءه، ويتعبد بأقواله، أملاؤه على المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ونقده له في كثير من المسائل.<sup>(٢)</sup>

### موضوعاتها:

#### قسم ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) موضوعات الكافية إلى ثلاثة أقسام:

قسم للأسماء، وقسم للأفعال، وقسم للحروف، وموضوعات الكافية بأقسامها الثلاثة ذكرها ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في شرحه لها، فلم يمسه أي تغيير بتقديم أو تأخير أو زيادة أو نقصان.

**فالقسم الأول:** "قسم الأسماء"، تحدث فيه عن الكلمة، وأقسامها، والكلام وما يتألف منه، والمعرب، والعامل، والمعرب بالحركات، والمعرب بالحروف، وأصل الإعراب بالحركات، والمعرب تقديراً، وغير المنصرف.

المرفوعات: الفاعل، والتنازع، ومفعول ما لم يسم فاعله، والمبتدأ والخبر، وخبر "إن" وأخواتها، وخبر "لا" التي لنفي الجنس، واسم "ما"، و"لا" المشبهتين بليس.

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٣، ص ٢٥٠، وبغية الوعاة للسيوطي، ج ٢، ص ١٣٥.

(٢) أمالي ابن الحاجب، ص ٤٨، ٤٩، والمدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع

والثامن الهجري، ص ٨٧.

## د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى

المنصوبات: المفعول المطلق، والمفعول به، والمنادى، وتوابع المنادى، والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، والترخيم، والندبة، وما أضمر عامله، على شريطة التفسير، والتحذير، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والاستثناء، وخبر "كان" وأخواتها، واسم "إنَّ" وأخواتها، والمنصوب بـ"لا" التي لنفي الجنس، وخبر "ما" و"لا" المشبهتين بليس<sup>(١)</sup>.

المجرورات: الإضافة - والمضاف إلى ياء المتكلم.

التوابع: النعت، عطف النسق، والتأكيد، والبدل، وعطف البيان.

المبني: المضمرة، ونون الوقاية، وضمير الفصل، وضمير الشأن، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والإخبار بالذي والألف واللام، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، والمركبات، والكنائيات، والظروف.

المعرفة والنكرة، وأسماء العدد، والمذكر والمؤنث، والمثنى والمجموع، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير، والمصدر، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

القسم الثاني: الأفعال، وبحث فيه عن:

الفعل الماضي، والمضارع، ورفع المضارع، ونصب المضارع، وجزم المضارع، والأمر، وفعل لم يسم فاعله، والمتعدي وغير المتعدي، وأفعال القلوب، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وفعل التعجب، وأفعال المدح والذم.

القسم الثالث: الحروف، وبحث فيه عن:

حروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، والحروف العاطفة، وحروف التثنية، وحروف النداء، وحروف الإيجاب، وحروف الزيادة، وحرفا التفسير، وحروف المصدر، وحرف التوقع، وحرفا الاستفهام، وحروف الشرط، وحروف الردع، وتاء التأنيث الساكنة، والتثوين، ونون التوكيد<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، (قسم الدراسة) ص ٦٢، ما بعدها.

(٢) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، قسم الدراسة، ص ٧١، وما بعدها، والمصدر السابق،

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

فابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) سار على منهج الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في تقسيمه لكتابه "الكافية" إلى ثلاثة أقسام، وحذفه للقسم الرابع وهو "المشترك"، ولكن لكي نتعرف على مدى تبعية ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) لمنهجية الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) من عدمها فيلزمنا معرفة تقسيم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) لمفصله، بعد أن عرفنا كيفية تقسيم ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) لكافيته قال الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في مفصله: "فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب، مقسوماً أربعة أقسام: القسم الأول في الأسماء، القسم الثاني في الأفعال، القسم الثالث في الحروف، القسم الرابع في المشترك من أحوالها، وصنفت كلاً من هذه الأقسام تصنيفاً، وفصلت كل صنف تفصيلاً، حتى رجع كل شيء إلى نصابه، واستقر في مركزه..."<sup>(١)</sup>.

يظهر من هذا النص أن المفصل مقسم إلى أربعة أقسام، وكل قسم مقسم إلى فصول، وهذه الفصول تابعة جميعها إلى ذلك القسم دون أن ينظر إلى أقسام الكلمة الثلاثة، وإلى الفصل بين النحو والصرف، ولا يهمله في تقسيمه هذا أن يدخل الصرف مع النحو أو يخرج عنه، أما ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) فقد انطلق في منهجه في الكافية من تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام: الاسم، والفعل، والحرف، على ما بيناه من تقسيمه لموضوعات الكافية، وفصل النحو عن الصرف فجعل الكافية مقتصرة على موضوعات النحو، والشافية مقتصرة على موضوعات الصرف، ومن هنا يظهر أن الشبه بعيد بين المنهجين، ويمكن أن نوجز هذا الاختلاف فيما يلي:

١- أن الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) تناول المادة النحوية والصرفية، وقسمها إلى أربعة أقسام دون أن ينظر إلى أي اعتبار من اعتبارات تقسيم الكلمة.

(١) المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري، ت: د. فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، ط: ١، ٢٠٠٤م، ص ٣١، ٣٢، وابن الحاجب النحوي، لمؤلفه أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة، والنشر، والتوزيع، ط: ١، ٢٠٠٥م، ص ٧٣.

===== د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى =====

٢- أن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) قسم الكلمة إلى ثلاثة أقسام، وناقش كل قسم من هذه الأقسام بصورة مستقلة عن غيره، وانتهت الكافية بانتهاء القسم الأخير من أقسام الكلمة، وهو "الحروف".

٣- ناقش الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) المادة الصرفية مع الأسماء كما هو الحال في النسب والتصغير، وجمع التكسير، والأسماء المؤنثة، ومع الأفعال كما جاء في أبنية مصادر الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية، والقسم المتبقي منها أدخله في المشترك.

٤- أن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) جرد المادة النحوية تماماً من مادة الصرف، وخصص كتاباً مستقلاً جمع فيه المادة الصرفية.<sup>(١)</sup>

٥- اشتمل المفصل على مقدمة، بينما الكافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) جاءت خالية من المقدمة<sup>(٢)</sup>.

وبذلك تنتفي شبهة من يدعي تقليد ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في التنظيم المنهجي.

**منهجه:**

سار ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في شرحه للمقدمة "الكافية" على نهج كثير من المتقدمين، وذلك بذكر عبارة المتن، ثم يعرض لشرحها والإفصاح عما توجزه من قضايا نحوية، وما تتضمنه من آراء وأقوال تؤيد أو تعارض ما سيقى من أجله، فقد كان يجتزئ عبارة صغيرة من المتن مسبوقة بلفظة "قوله"، وقد اختلف هذا المنهج الذي خطه في بعض الموضوعات، وتفصيله على النحو الآتي:

١- كان يأتي في أكثر شرحه للموضوعات بنص المتن كاملاً.

(١) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، قسم الدراسة، ص ٧٢، وما بعدها.

(٢) الفوائد الضيائية لنور الدين عبد الرحمن الجامي، ت: أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، العراق ١٩٨٣، ج ١، ص ٢٣.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

٢- أغفل ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) عن ذكر عبارة المتن إما بتمامها أو بعضها، وحدث ذلك في أكثر من موضع.<sup>(١)</sup>

٣- إذا كان الشرح واضحًا يذكر عبارة المتن ولا يتعرض لها بالشرح، ومن أمثلة ذلك قوله في باب المفعول به: "قوله: وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا ظاهر".<sup>(٢)</sup>

٤- أحيانًا يذكر المتن ولا يتعرض له بالشرح لا شكلاً ولا مضمونًا، ومن أمثلة ذلك، قوله في باب التتوين: "ويحذف من موصوف بـ"ابن" مضافًا إلى علم آخر".<sup>(٣)</sup>

٥- كان يوضح علة استخدامه لتعبير معين في المتن مع إمكانية الاستغناء عنه بتعبير آخر، وحدث ذلك في أكثر من موضع، ومن أمثلة ذلك، قال: "واختير قوله (على جهة قيامه به) ولم يقل قائمًا به على الحقيقة، وما هو جارٍ مجراه في التعبير والتقدير كالنسب والإضافات...".<sup>(٤)</sup>

٦- في مواضع كثيرة استخدم طريقة السؤال والجواب عند عرضه للمسائل النحوية، ومن أمثلة ذلك، قوله في باب الممنوع من الصرف: "فإن قال قائل: إن أحوى مثل: "أفعل" بعد الإعلال بثبوت الألف بعد العين، فهو فاسد من جهة أن ثبوتها إنما كان بعد ثبوت الحكم بمنع الصرف...".<sup>(٥)</sup>

٧- نادرًا ما تعرض لبيان معاني الكلمات اللغوية الغامضة، ومن أمثلة ذلك، قوله: "... لأن حضاجر، في الأصل جمع حضجر، والحضجر، العظيم البطن...".<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٦٩، قسم الدراسة، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٥٠، ٣٠٧، ٣٤٠، ٣٤١.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٠٦.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠١٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٢٥، وتكرر هذا في ص، ٤٤١، ٨٢١، ٨٢٠.

(٥) المصدر السابق، ص، ٣٠١، ٤٧٥، ٧٥٥، ٥١٣، ٥١٢، ٨٤٨، ٩٦٧.

(٦) المصدر السابق، ص ٢٩٥، ٢٢٣، ٢٧٩، ٩١٣.

د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى

٨- نادراً ما كان يعرض لمورد المثل أو معنى القول المأثور، فمما عرض لبيان مورده من الأمثال، قوله (في أيدي سبأ): "... المعنى: ذهبوا مثل أيدي سبأ في تشتتهم وتفردهم في البلاد...".<sup>(١)</sup>

٩- تأثر أسلوب ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) بالذوق البلاغي، ومن أمثلة ذلك ما ذكره من جواز استعمال جمعي القلة والكثرة أحدهما مكان الآخر على سبيل الاستعارة، حيث قال: "... وقد يستعمل كل واحد منهما مكان أخيه على سبيل الاستعارة كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾<sup>(٢)</sup> في موضع (أقراء)، وكقولك: ثلاثة رجالٍ، وإن لم يكن جمع قلة"<sup>(٣)</sup>، وكذلك استخدامه لعلّة الإيضاح بعد الإبهام في باب الضمير بقوله: "فأما ضمير الشأن والقصة، فإنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره قصداً لتعظيم القصة بذكرها مبهمة، ليعظم وقعها في النفس ثم تفسر، فيكون ذلك أبلغ من ذكره أولاً مفسراً...".<sup>(٤)</sup>

١٠- ساعدت طبيعة ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الأصولية والفقهية إلى قياس كثير من مسائل النحو على المسائل الأصولية والفقهية، فكثيراً ما كان يستخدم في شرحه ألفاظ ومصطلحات المناطقة والمتكلمين، ومن هذه الألفاظ والمصطلحات: القسمة العقلية<sup>(٥)</sup> - النطق والمفهوم<sup>(٦)</sup> - الحكم والمحكوم<sup>(٧)</sup> - الجنس والنوع والفصل<sup>(٨)</sup> - الإدراك بالضرورة<sup>(٩)</sup> - الدور<sup>(١٠)</sup> - العلم الضروري<sup>(١١)</sup>.

(١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٧٥٩، ٣٣٨.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٢٨.

(٣) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٨٢٤.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٧٧.

(٥) المصدر السابق، ص ٧١٦.

(٦) المصدر السابق، ص ٥١٣.

(٧) المصدر السابق، ص ٣٥٦.

(٨) المصدر السابق، ص ٢١٧، ٥٢٧.

(٩) المصدر السابق، ص ٢٥٦، ٨٤٤.

(١٠) المصدر السابق، ص ٧١٥، ٧٢٠.

(١١) المصدر السابق، ٧٥٥.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

١١- لم ينسب ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) في شرحه كثيرًا من اللغات إلى أصحابها إلا فيما ندر، وكان يكتفي بعبارة: "في لغة من يقول" <sup>(١)</sup>، أو "في اللغة الأولى" <sup>(٢)</sup>، أو "في لغة من يثبتها" <sup>(٣)</sup> وعندما ينعت هذه اللغة كان يقول: "لغة صحيحة" <sup>(٤)</sup>، "في لغة قليلة" <sup>(٥)</sup>، "وهذه لغة رديئة" <sup>(٦)</sup>، "اللغة الكثرى" <sup>(٧)</sup>، "اللغة القلى" <sup>(٨)</sup>.

١٢- كثيرًا ما كان يغفل ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) عن نسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها، وكان يعبر عن الرأي بعبارة تفيد العموم، نحو: "ومن قال" <sup>(٩)</sup> أو "من يتوهم" <sup>(١٠)</sup>، أو "من يظن" <sup>(١١)</sup>، أو "فمن جوز" <sup>(١٢)</sup> أو "من رأى". <sup>(١٣)</sup>

---

(١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٤٣٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٤٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٨٤.

(٤) المصدر السابق، ص ٥٥٣.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٠٣.

(٦) المصدر السابق، ص ٢٩٢.

(٧) المصدر السابق، ص ٧٥٠.

(٨) المصدر السابق، ص ٧٥١.

(٩) المصدر السابق، ص ٥١٥، ٥٣٣، ٥٦٨، ٥٦٩، ٦٠١، ٩٦٧، ٩٢٢، ٢٩٧، ٤٩٧، ٦٠٠.

(١٠) المصدر السابق، ص ٨٢١، ١٠١٠.

(١١) المصدر السابق، ص ٨٢٠.

(١٢) المصدر السابق، ص ٩١٦.

(١٣) المصدر السابق، ص ٤٣٩.

د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى

١٣- كان يعبر عن رأيه بصيغة الجمع، نحو: "إنا ذكرنا"<sup>(١)</sup>، و"إنا عرفنا"<sup>(٢)</sup>، و"إنا قاطعون"<sup>(٣)</sup>، و"إنا متفقون"<sup>(٤)</sup>، و"إنا نعلم"<sup>(٥)</sup>.

١٤- ذكر ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) اللغات الواردة في الأبنية والمفردات، فأشار في باب الموصول إلى اللغات الواردة في "الذين" حيث قال: "والألي"، و"الذين" لجماعة المذكرين، و"الذون" في الرفع على بعض اللغات مثلها في "اللذان" في الرفع على غير الفصيح، والفصيح "الذين" في الأحوال الثلاث"<sup>(٦)</sup>، وفي باب الحروف المشبهة بالفعل أورد لـ"لعل" عدة لغات، حيث قال: "...وفيها لغات: لعلٌ، وعلٌ، ولعنٌ، وعنٌ، ولأنٌ، وأنٌ...".<sup>(٧)</sup>

١٥- استخدامه لبعض الألفاظ التي تدل على ترجيحه أو اختياره لرأي على آخر أو عدم اختياره له عند عرضه للمسائل النحوية، ومن ذلك، قوله: "المشهور"<sup>(٨)</sup>، أو "الصحيح"<sup>(٩)</sup>، أو "الفصيح"<sup>(١٠)</sup>، أو "المختار"<sup>(١١)</sup>، أو "والاتفاق"<sup>(١٢)</sup>.

(١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٣٨٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٨٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٣٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٠٠.

(٥) المصدر السابق، ص ٣١٩.

(٦) المصدر السابق، ص ٧٢٤.

(٧) المصدر السابق، ص ٩٧٧.

(٨) المصدر السابق، ص ٤٥٠.

(٩) المصدر السابق، ص ٣٦٢، ٥٠٨، ٥١١، ٧٠٠، ٩٢٠.

(١٠) المصدر السابق، ص ٦٩٤، ٧٢٤.

(١١) المصدر السابق، ص ٣٤٥، ٤٦٢، ٦٠٠، ٦٩٤.

(١٢) المصدر السابق، ص ٣٠١، ٦٠٧، ٦٤٨.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

### الفصل الثاني

#### موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في كتابه شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب

#### المبحث الأول: المسألة الأولى: إعراب الوصف الرفع للضمير المنفصل

##### تمهيد:

المبتدأ قسمان: مبتدأ له خبر، نحو: "زيدٌ قائمٌ"، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر، وفي هذه الحالة، يجب أن يكون المبتدأ وصفاً، نحو: "أقائمُ الزيدان" (١)، وفي رفع هذا الوصف للضمير المنفصل، محل خلاف بين النحاة، فالكوفيون يرون أن الوصف لا ينفصل عنه الضمير، فلا يقال: "أقائمٌ أنت"، والبصريون يرون جواز انفصال الضمير بعد الوصف، ويترتب على هذا الخلاف اختلافهم في إعراب الوصف، والضمير المنفصل بعده، وما ذهب إليه الكوفيون أيده ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، وإن لم يصرح بذلك، ولكنه فهم ذلك من مضمون كلامه على ما سيأتي بيانه، وتوضيح هذا الخلاف على النحو الآتي:

الرأي الأول: يرى أصحاب هذا الرأي أنه لا يجوز انفصال ضمير الرفع بعد الوصف، فلا يجوز في، نحو: "أقائمٌ أنت؟" "أن تعرب قائمٌ مبتدأ، و"أنت" فاعل سد مسد الخبر؛ لأن "أنت" ضمير رفع منفصل، وعندهم ضمير الفاعل يجب أن يكون مستتراً في "قائمٌ" لا يظهر؛ لذلك أعربوا "أنت" مبتدأ مؤخر، و"قائمٌ" خبر مقدم، وفي حالة التثنية والجمع يكون هذا الضمير بارزاً متصلاً، فيقال: "أقائمان أنتما؟"، و"أقائمون أنتم؟".

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ومعه كتاب سبل الهدى بشرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: ١١، ١٩٦٣م، ص ١١٦، ١١٧.

د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى

وقال بهذا الرأي: الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)<sup>(١)</sup>، والسهيلي (ت ٥٨١هـ)<sup>(٢)</sup>، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)<sup>(٣)</sup> ونُسِبَ هذا الرأي للكوفيين عامة<sup>(٤)</sup>.

قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): "وقوله رافعة لظاهر، احترز من أن يتوهم متوهم تجوزه إذا رفع مضمراً في مثل قولك: أقائمنا هما، أو: أقائمنا الزيدان فإنه لو اقتصر دونه لدخل فيه، وليس بمبتدأ باتفاق"<sup>(٥)</sup>.

ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) يمنع أن يعرب الوصف المقدم مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر، وإنما أوجب أن يعرب الوصف خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ مؤخر، وهو بذلك مؤيد لرأي المذهب الكوفي على ما فهم من كلامه ضمناً، وزعم وهماً منه أن الإجماع منعقد على ذلك، والأمر على خلاف زعمه، كما سيأتي بيانه<sup>(٦)</sup>.

وعندما تعرض الزمخشري أيضاً (ت ٥٣٨هـ) إلى إعراب قوله تعالى ﴿قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ﴾<sup>(٧)</sup> أعرب الوصف خبراً مقدماً وهو: "أراغب"، وأعرب الضمير المنفصل بعده "أنت" مبتدأ مؤخر ولم يجز فيه غير هذا الوجه<sup>(٨)</sup>؛ مما يدل على

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، وعليه كتاب "الانتصاف" فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، للإمام ناصر الدين ابن منير المالكي، اعتنى به وخرج أحاديثه، وعلق عليه، خليل مأمون شيجا، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط: ٣، ٢٠٠٩م، ج ١٦، ٦٣٨.

(٢) نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي، ت: الشيخ، عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ على محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٢، ص ٣٢٨.

(٣) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ج ٢، ص ٣٥٤.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري ت: د. محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي قم - إيران ١٤٠٤هـ، ج ٢، ص ٣٠٩.

(٥) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ج ٢، ص ٣٥٤.

(٦) سبق رأي البصريين في البحث.

(٧) سورة مريم من الآية ٤٦.

(٨) الكشاف للزمخشري، ج ١٦، ص ٦٣٨.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

موافقته هو وابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) لرأي الكوفيين، وإنما جاز ذلك عندهم؛ لأن المبتدأ والخبر يترافعان؛ فالمبتدأ هو الذي رفع الخبر، والخبر هو الذي رفع المبتدأ، فـ "أنت" في الآية الكريمة، ليس بأجنبي عن الخبر "أراغب"، فكل منهما معمول للآخر<sup>(١)</sup>، وهذا في حال الإفراد، أما في حال التثنية والجمع فيقال: "أقائمان أنتما" أو "أقائمون أنتم" بإبراز الضمير المتصل بالوصف، فلا يجوز عند الكوفيين أن يقال: "أقائمٌ أنتما؟"، ولا "أقائمٌ أنتم؟" وفي هذه الحالة لا يجوز إلا وجه واحد فقط، وهو إعراب الوصف خبر مقدم، والضمير المنفصل بعده مبتدأ مؤخر، وهذا ما أيده ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ).

## واحتج ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ومن تبعه من الكوفيين بأمرين:

أولهما: أن الوصف في حالة رفعه للفاعل الساد مسد الخبر، يكون جاريًا مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير في نحو قولنا: "أيقومان؟ ويقومون؟"، فكذلك ما جرى مجراه؛ فلذلك وجب أن يقال: "أقائمان؟ وأقائمون؟"، حتى يكون اتصال الضمير المتصل به كاتصاله بالفعل الذي جرى مجراه.<sup>(٢)</sup>

ثانيهما: أن الضمير المتصل بالفعل لا يجاوره إلا متصلًا، فلا يقال: قام أنا، بل يقال: قمتُ، وإنما انفصل الضمير مع الوصف لئلا يُجهل معناه؛ لأن الضمير معه يكون مستترًا، بخلاف الضمير مع الفعل قد يكون بارزًا، كما في قولنا: "قمتُ أو، قمتَ، أو قمتِ".

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ت: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ج ١، ص ٢٧٢.

(٢) التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: ١، ٢٠٠٠م، ج ٣، ص ٢٥٣.

## د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى

الرأي الثاني: يرى أنه إذا رفع الوصف ضميراً منفصلاً يجوز إعراب الوصف مبتدأً، وما بعده فاعل سد مسد الخبر، فأعربوا "أراغب" مبتدأً، والضمير المنفصل بعده، فاعل سد مسد الخبر<sup>(١)</sup> في قوله تعالى ﴿قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ﴾<sup>(٢)</sup>.

ويجوز إعراب الوصف "أراغب" خبراً مقدماً، والضمير بعده "أنت" مبتدأً مؤخراً<sup>(٣)</sup>. هذا في حال الأفراد، أما في حال التثنية والجمع فأجاز البصريون أن يعرب الضمير المنفصل فاعلاً ساداً مسد الخبر في، نحو: "أقائم أنتما؟ وأقائم أنتم؟"، و"أقائم" مبتدأً<sup>(٤)</sup>.

### وقال بهذا الرأي:

ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ)<sup>(٦)</sup>، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)<sup>(٧)</sup>، وابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)<sup>(٨)</sup>، والدماميني (ت ٨٢٧هـ)<sup>(٩)</sup>، ونُسبَ هذا الرأي للبصريين عامة<sup>(١٠)</sup>.

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان، ج ٣، ص ٢٥٤، وتعليق الفوائد على تسهيل الفوائد لبدر

الدين بن عمر الدماميني، ت. د: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي، ج ٣، ص ١٤.

(٢) سورة مريم من الآية ٤٦.

(٣) شرح ابن عقيل، ومعه كتاب منحه الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف، محمد محي

الدين عبد الحميد، ط: ٢٠، ١٩٨٠م، ج ١، ص ١٩٨.

(٤) التذييل والتكميل لأبي حيان، ج ٣، ص ٢٥٤.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك، ج ١، ص ٢٦٨.

(٦) التذييل والتكميل، ج ٣، ص ٢٥٣.

(٧) مغني اللبيب، ج ٢، ص ٥٥٧.

(٨) المساعد على تسهيل الفوائد، " شرح التسهيل لابن عقيل، ت: د. محمد كامل بركات، دار

الفكر بدمشق مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة، ١٩٨٠م، ج ١،

ص ٢٠٤.

(٩) تعليقه الفوائد على تسهيل الفوائد للدماميني، ج ٣، ص ١٤.

(١٠) التذييل والتكميل، ج ٣، ص ٢٥٤.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

حجتهم في ذلك:

احتج أصحاب هذا الرأي بأمرين:

القياس، والسماع:

أولاً: القياس: وهو أن الصفة إذا جرت على غير ما هي له جاز إبراز الضمير المرفوع بها باتفاق بين النحويين، نحو: زيدٌ هندٌ ضاربها هو، وهي مع ذلك جارية مجرى الفعل، ولو وقع الفعل موقعها لم يبرز فيه الضمير، بل نقول: "زيدٌ هندٌ يضربها"، فبذلك يكون خالف اسم الفاعل الفعل الذي يجري مجراه، فكذلك هاهنا يجوز أن ينفصل الضمير عن الوصف، ويخالف الفعل فيقال: "أقائمٌ أنتما".<sup>(١)</sup>

ثانياً: السماع: كقول الشاعر:

خَلِيلِيَّ مَا وَاْفٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا      إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ<sup>(٢)</sup>

قوله "ما وافي" وصف اعتمد على نفي قبله، ورفع "أنتما" -وهو ضمير منفصل- على أنه فاعل له سد مسد الخبر.<sup>(٣)</sup>

وقول الآخر:

فَمَا بَاسِطٌ خَيْرًا وَلَا دَافِعٌ      مَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمٍ<sup>(٤)</sup>

فـ "باسط" مبتدأ، اعتمد على نفي قبله، و"لا دافع" معطوف عليه، و"أنتم" فاعلهما سد مسد الخبر.

(١) التذييل والتكميل، ج ٣، ص ٢٥٤.

(٢) من الطويل، قائله مجهول. البيت من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك، ج ١، ص ١٦٩، والتذييل والتكميل، ج ٣، ص ٢٥٥، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ج ١، ص ٢٠٤.

(٣) التذييل والتكميل، ج ٣، ص ٢٥٥، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ج ١، ص ٢٠٤.

(٤) من الطويل، مجهول القائل. البيت من شواهد: تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، ت: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط: ١، ١٩٨٦م، ص ١٨٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان، ج ٣، ص ٢٥٥، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ج ١، ص ٢٠٥، وتعليق الفوائد وتسهيل الفوائد للدمايني، ج ٣، ص ١٥.

===== د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى =====

رد البصريين على ما ذهب إليه ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) والكوفيون، ومن تبعهم: أولاً: ما ذهب إليه الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) من إعراب الوصف "أراغب" خبر مقدم، و"أنت" مبتدأ مؤخر في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلهَتِي﴾<sup>(١)</sup> يؤدي إلى الفصل بين العامل "الخبر" وهو "أراغب"، وبين معمول الخبر وهو "عن آلهتي" بأجنبي، وهو "أنت"؛ لأنه مبتدأ؛ فليس لـ "راغب" عمل فيه؛ لأنه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح؛ لأن المبتدأ عند البصريين مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ فاختلف بذلك العاملان.<sup>(٢)</sup>

ثانياً: ما استدلل به البصريون من أن الوصف إذا كان جارياً على غير من هو له جاز إبراز الضمير باتفاق بين البصريين والكوفيين، ولو وقع الفعل موقعه لم يبرز الضمير، فكما جاز أن يخالف الوصف الفعل في هذا الموضع جاز أن يخالف الوصف الفعل هنا، فيقال: "أقائم أنتما"، و"أقائم أنتم"<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: لو طبقنا ما ذهب إليه ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) والكوفيون من إعراب الوصف خبر مقدم، والضمير المنفصل بعده مبتدأ مؤخر في قول الشاعر:

خَلِيلِيَّ مَا وَاكِفِ بَعْدِي أَنْتُمَا      إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَيَّ مَنْ أَقَاطِعُ<sup>(٤)</sup>

لأدى إلى الإخبار عن الاثنين بلفظ الواحد، فكان الأولى أن يقال بناء على مذهب الكوفيين وابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) "ما وافيان أنتما"، فعدم التطابق في العدد يدل على أنه مثل الفعل يطلب فاعلاً ولا يطلب خبراً.<sup>(٥)</sup>

(١) سورة مريم من الآية ٤٦.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ج ٢، ص ٥٥٧، وشرح ابن عقيل، ج ١، ص ١٩٨.

(٣) التذييل والتكميل، ج ٣، ص ٢٥٣.

(٤) سبق تخريج هذا البيت.

(٥) مغني اللبيب لابن هشام، ج ٢، ص ٥٥٧.

== موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

وأما قوله:

فما باسطَ خيراً ولا دافعَ من الناسِ إلا أنتمُ آلَ دارِمِ (١)

فيمكن أن يقال بأنه ليس فيه موضع شاهد؛ لأنه يمكن تقدير الفاعل اسماً ظاهراً فيقال: "ولا دافع أذى أحد من الناس". (٢)

**التعقيب:**

بعد العرض السابق لآراء النحويين في إعراب الوصف الرفع للضمير المفصل، أرى أن ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) كان مؤيداً لرأي المذهب الكوفي تأييداً ضمنياً، وهو عدم جواز انفصال ضمير الرفع بعد الوصف، وعلى ذلك يعرب الوصف خبراً مقدماً، والضمير المنفصل بعده مبتدأ مؤخرًا، وأرى أن ما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني، وهم البصريون ومن تبعهم أولى بالقبول؛ لأن الفعل أصل في العمل، وأقوى من الوصف؛ فلما قوي عمله امتنع فصله، وفاعل الوصف ينفصل إذا جرى الوصف على غير ما هو له، فكما انفصل لهذا الغرض يجوز أن ينفصل لغرض آخر، وهو كونه في اللفظ ساداً مسد الخبر، وهو واجب الفصل (٣)، مما يدل على ضعف ما ذهب إليه الكوفيون وابن الحاجب (ت ٥٣٨ هـ) ومن تبعهم.

(١) سبق تخريج هذا البيت.

(٢) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ١٨٣.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٨٣.

د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى

المبحث الثاني: المسألة الثانية القول في الألف والواو والياء في التثنية والجمع أهى إعراب أم حروف إعراب؟

تمهيد:

الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، ولهذا الإعراب أربع علامات أصول، وعلامات فروع، فالأصول أربعة، الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والسكون للجزم، أما العلامات الفرعية فهي واقعة في الأسماء في خمسة أبواب تفصيلها كالآتي: الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، والمثنى، فإنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة، وجمع المذكر السالم، وحكمه: الرفع بالواو نيابة عن الضمة، والنصب والجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة، وهذه الأبواب الثلاثة تنوب فيها الحروف عن الحركات، وهناك أبواب أخرى تنوب فيها حركة عن حركة كجمع المؤنث السالم، وحكمه: أنه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة، فنابت الكسرة عن الفتحة في حالة الجر، والممنوع من الصرف يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة أيضاً نيابة عن الكسرة<sup>(١)</sup>، هذا وقد اختلف النحويون في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم إلى عدة آراء، وكان فيها ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) مؤيداً تأييداً ضمنياً لما ذهب إليه الكوفيون على ما سيأتي بيانه في موضعه، وتفصيل هذا الخلاف على النحو الآتي:

الرأي الأول: يرى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، فهي على ذلك الإعراب نفسه<sup>(٢)</sup>. وقال بهذا الرأي:

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ج ١، ص ٤٠، وما بعدها.

(٢) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، ت: د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت،

ط: ٣، ١٩٧٩م، ص ١٣٠.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

قطرب (ت ٢٠٦ هـ)<sup>(١)</sup>، والفراء (ت ٢٠٧ هـ)<sup>(٢)</sup>، والزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)<sup>(٣)</sup>، واختاره ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)<sup>(٤)</sup>، ونُسبَ هذا الرأي إلى سيبويه (ت ١٨٠ هـ)<sup>(٥)</sup>، وللکوفيين عامة<sup>(٦)</sup>.

قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) مؤيداً لما ذهب إليه الكوفيون على ما فهم من كلامه: "وليست الألف في "ضاريان"، والواو في "ضاريون" بضمير؛ لأنهما ينقلبان ياء في النصب والجر، والضماير لا تتغير عن حالها...."<sup>(٧)</sup>.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٢٥.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والکوفيين لأبي البقاء العکبري، ت: د عبد الرحمن السليمان العثيمين، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، بإشراف د. أحمد مكي الأنصاري، ١٩٧٦م، ص ١٠٣.

(٣) الجمل للزجاجي، اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته، الشيخ ابن أبي الشنب، طبع بمطبعة جول كرونل بالجزائر، ١٩٢٦م، ص ٢٣.

(٤) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٦٨٤.

(٥) وما نُسب إلى سيبويه ليس بصحيح على ما سيأتي بيانه في موضعه، ينظر: الكتاب لأبي بشر عثمان بن قنبر، ت: عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ٣، ١٩٨٨م، ج ١، ص ١٨، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والکوفيين لأبي البركات بن الأنباري، ت: د. جودة ميروك محمد ميروك، مراجعة د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ٢٠٠٢م، ص ٢٥ "المسألة ٣" القول في إعراب المثني والجمع على حدة.

(٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ت: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ج ١، ٥٧١، وائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي، ت: د. طارق الجنابي، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ط: ١، ١٩٨٧م، ص ٢٩.

(٧) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ص ٦٨٤.

د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى

حجتهم في ذلك:

الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات، ألا ترى أنك تقول: "قام الزيدان"، و"رأيت الزيدين"، و"مررت بالزيدين"، فتتغير كتغير الحركات، في نحو: "قام زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ"، فلما تغيرت كتغير الحركات دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات؛ لأنها لو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها<sup>(١)</sup>، وأن الإعراب ما دل على الفاعل والمفعول وكان حادثاً عن عامل، وهذه الحروف بهذه المنزلة فكانت إعراباً كالحركات.<sup>(٢)</sup>

الرد على ما ذهب إليه الكوفيون وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ):

أولاً: لو كانت "الألف والواو والياء" في التنثية والجمع هي الإعراب نفسه وأنها كالحركات، لم يتخل بسقوطها معنى الكلمة كما لم يتخل بسقوط الحركات معنى الكلمة، لأننا لو أسقطنا الحركات، الضمة، والفتحة، والكسرة من قولنا: "جاء زيدٌ، رأيت زيداً، مررت بزيدٍ" لم يخل بمعنى الاسم، بخلاف لو أسقطنا من الاسم علامة التنثية والجمع: "الواو، والياء، والألف"؛ لأخل ذلك بمعنى الاسم، فلما كان سقوطها يخل بمعنى الاسم بخلاف الحركات علم أنها ليست بإعراب مثل الحركات<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: أنها تدل على معانٍ غير الإعراب، فهي ك"تاء التأنيث، وياء النسب"، ولو كانت إعراباً لم تدل على معنى غير الإعراب.<sup>(٤)</sup>

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٢٦.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري، ص ١٠٦.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٢٩، ٣٠.

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري، ص ١٠٨.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

### الرأي الثاني:

أن رفع المثني والمجموع على حده بلا علامة، وأن ترك العلامة له علامة، وإذا حدث عامل نصب أو جر أوجب الانقلاب إلى الياء، وهذا الانقلاب يعد إعراباً؛ لحدوثه عن عامل.<sup>(١)</sup>

أي أنهما معربان بالتغير والانقلاب في حالتي النصب والجر، وبعدم ذلك في حالة الرفع.<sup>(٢)</sup>

وقال بهذا الرأي: الجرمي (ت ٢٢٥ هـ).

### حجته في ذلك:

لما كان الإعراب في حالتي النصب والجر متغيراً بقلب الألف والواو ياء، علم بذلك أن التغير والانقلاب هو الإعراب.<sup>(٣)</sup>

### الرد على هذا الرأي:

أولاً: أن ترك العلامة لو صح جعله علامة إعراب، لكان النصب به أولى؛ لأن الجر له علامة وهي الياء وهي لائقة به لمناسبتها الكسرة، والرفع له الواو وهي لائقة به لمناسبتها الضمة، وأن الواو في الجمع هي أصل الألف في المثني فأبدلت ألفاً، كما يقال في يُوَجَّل: يا جَل، فلم يبق للنصب إلا مشاركة الرفع أو الجر.

ثانياً: أن ترك العلامة يعد علامة، هذا يؤدي إلى مخالفة النظائر، فلم يوجد من المعربات غير المثني، وجمع المذكر، الذي ترك العلامة فيه يعد علامة، وما يؤدي إلى مخالفة النظائر دون ضرورة، فمتروك.

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ج ١، ص ٧٤.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان، ج ١، ص ٥٦٩.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك، ج ١، ص ٧٤.

## د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى

ثالثاً: الرفع أقوى وجوه الإعراب فيجب الاعتناء به، وتخصيصه بجعل علامته عدمية منافٍ لذلك.<sup>(١)</sup>

رابعاً: ذلك يجعل الإعراب في حالتي النصب والجر معنى لا لفظاً؛ لأن الانقلاب معنى واللفظ هو المقلوب، وفي حالة الرفع يكون الإعراب لفظاً لا معنى، وخالف في ذلك جهات الإعراب في اسم واحد وهذا معدوم النظائر<sup>(٢)</sup>.

خامساً: لو كان الانقلاب هو الإعراب لم يكن في المثني وجمع المذكر رفع؛ لأن الألف والواو ليستا منقلبتي<sup>(٣)</sup>.

سادساً: الياء في حالتي النصب والجر لم تكن منقلبة عن شيء، وإنما هي موضوعة هكذا ابتداءً.<sup>(٤)</sup>

### الرأي الثالث:

يرى أن الإعراب للمثني وجمع المذكر السالم يكون بحركات مقدرة على الحرف الذي يسبق "الألف، والواو، والياء"<sup>(٥)</sup>، فيكون الإعراب مقدر على الدال في، نحو: "الزيدان"، و"الزيدون"، و"الزيدين"، وهذه الحروف "الألف، والواو، والياء" دلائل على الإعراب، وإنما منع من ظهور هذه الحركات اشتغال ما قبل هذه الحروف بالحركات التي اقتضتها هذه الحروف<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ج ١، ص ٧٤.

(٢) شرح المفصل لموفق الدين ابن يعيش إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقي، ج ٤، ص ١٤٠.

(٣) المقتضب لأبي العباس يزيد بن محمد المبرد، ت: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ١٩٩٤م، ج ٢، ص ١٥٢.

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، ص ١٠٧.

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لأبي بكر السيوطي، ت: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٨م، ج ١، ص ١٥٧.

(٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، ج ١، ص ٥٦٩.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

وُنسِبَ هذا الرأي: للأخفش (ت ٢١٥ هـ)<sup>(١)</sup>، وللمبرد (ت ٢٨٥ هـ)<sup>(٢)</sup>، وللمازني (ت ٢٤٧ هـ)، وللزيادي (ت ٢٤٩ هـ)<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ): "فإذا قلت: 'قام الزيدان'، فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الدال، وإذا قلت: 'رأيت الزيدان'، فعلامة النصب الفتحة المقدرة على الدال، وإذا قلت: 'مررت بالزيدان'، فعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء، و'الألف والياء' دليل على ذلك، وكذلك يُقال في الجمع، وهذا قول الأخفش والمبرد"<sup>(٤)</sup>.

### حجتهم في ذلك:

أنه لا يصح الحكم على "الألف، والواو، والياء" أنها حروف إعراب؛ لأنها لو كانت كذلك لما احتاجت إلى دليل يدل عليها؛ كما أن حرف الإعراب هو الذي يظهر عليه حركات الإعراب وهنا لا تظهر عليها.<sup>(٥)</sup>

### الرد على هذا الرأي:

أولاً: أن هذه الحروف "الألف، والواو، والياء" دخلت على الاسم للدلالة على معنى لم يفهم بدونها، كـ "ألف التأنيث، وتائه، وياء النسب"، فلما لم يكن ما قيل هذه الحروف محلاً للإعراب، فكذلك ما قيل هذه الحروف لا يكون محلاً لها. ثانياً: الأصل أن لا تغير هذه الحروف إذا كان الإعراب مقدر قبلها، كما لم يحتج إلى تغيير ما بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم، وألف المقصور. ثالثاً: أن الإعراب جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل، وهذه الحروف محصلة لذلك؛ فلا يجوز العدول عنها.<sup>(٦)</sup>

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لأبي بكر السيوطي، ج ١، ص ١٥٧.

(٢) المقتضب للمبرد، ج ٢، ص ١٥٢.

(٣) ارتشاف الضرب، ج ١، ص ٥٦٩.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد، ج ١، ص ٤٧.

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري، ص ١٠٣.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك، ج ١، ص ٧٥.

===== د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى =====

**الرأي الرابع:**

أن "الألف، والواو، والياء" حروف إعراب<sup>(١)</sup>؛ لأنها إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع، فالواحد يدل على الأفراد فإذا زيدت دلت على التثنية والجمع، فهي كـ"تاء" في "قائمة"، و"الألف في "حبلى"، فكما أن "الألف"، و"التاء" فيهما حرف إعراب كذلك هاهنا.<sup>(٢)</sup>

وقال بهذا الرأي: الخليل (ت ١٧٠هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)<sup>(٣)</sup>، وأبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)<sup>(٤)</sup>، والعكبري (ت ٦١٦هـ)<sup>(٥)</sup>، ونُسب هذا الرأي للبصريين عامة.<sup>(٦)</sup>

**حجتهم في ذلك:**

أولاً: أن حرف الإعراب إذا سقط يختل به المعنى، وحروف التثنية والجمع كذلك. ثانياً: أن هذه الحروف مزيدة في آخر الاسم فكانت حروف إعراب كـ"تاء التأنيث، وألفه، وياء النسب" إنما كانت كذلك؛ لأن حق الإعراب أن يقع في آخر الكلمة وبعد انتهاء ما يدل عليه معناها من الفاعلية، والمفعولية، والإضافة وغيرها.

---

(١) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، ص ١٠٣، واللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، ت: د. غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط: ١، ١٩٩٥م، ج ١، ص ١٠٣.

(٢) انتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي، ص ٢٩، وما بعدها.

(٣) الكتاب، ج ١، ص ١٨، وشرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، ت: خالد عبد الكريم، ص ١٣٠.

(٤) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ت: محمد بهجة البيطار، ص ٥٢.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب، ١٠٣، وما بعدها.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٢٥.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

ثالثاً: أن العرب قالوا: "مذروان"<sup>(١)</sup>، و"عقلته بنتاين"<sup>(٢)</sup>، فصححوا والواو والياء كما صححوها قبل تاء التانيث في، نحو: "عباية"، "شقاوة"، ولولا أنها حروف إعراب لم يفعل ذلك.

رابعاً: أن هذه الأسماء معربة، وكل اسم معرب يحتاج إلى علامة إعراب؛ لأن الإعراب كالعرض المحتاج لمحلّه، والحرف محلّه.<sup>(٣)</sup>

### الرأي الخامس:

من العرب من يجعل الإعراب في جمع المذكر على النون، إلا أن ذلك لا يحفظ إلا في الشعر، وأنشدوا لذلك أبياتاً من الشعر<sup>(٤)</sup> حملها المبرد (ت ٢٨٥ هـ) على أن ذلك مذهب للعرب غير خاص بالضرورة الشعرية<sup>(٥)</sup>، ومن ذلك قول الشاعر:

رب حي عرندس ذي شباب  
لا يرألون ضاربين القباب<sup>(٦)</sup>

(١) أطراف الأيتين وليس لهما واحد، ينظر: لسان العرب لابن منظور، دار صادر بيروت، ج ١٤، ص ٢٨٥، مادة "ذ.ر.ا".

(٢) جاء في لسان العرب: "عقلت البعير بنتاين"، غير مهموز؛ لأنه لا واحد له، إذا عقلت يديه جميعاً بحبل، وإنما لم يهمز؛ لأنه جاء مثلي لا يفرد واحده فيقال: "ثناء" ينظر: ج ١٤، ص ١٢١، مادة "ث.ن.ي".

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ١٠٤.

(٤) ارتشاف الضرب، ج ١، ص ٥٦٨.

(٥) المقتضب للمبرد، ج ٣، ص ٣٣٢، ج ٤، ص ٣٧.

(٦) من الخفيف، مجهول القائل، ويروى: "رب حي عرندس ذي طلال، يروى "ضاربين الرقاب" اللغة: العرندس، الشديد، ذي طلال، أو ذي شباب: يقصد بها، الحالة الحسنة، والهيئة الجميلة. البيت من شواهد: تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، ص ٧٥، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح "الشواهد الكبرى" لبدر الدين العيني، ت: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، سنة النشر، ٢٠١٠م، ص ٢٢٠، ٢٢١، والدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط: ١، ١٩٩٩م، ج ١، ص ٥٣.

## د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى

ف نجد "ضاربيين" أجرى إعرابه على النون، ولم يحذفها لأجل الإضافة، وخُرج على أن الأصل: "ضاربيين ضاربي القباب"، فحذف "ضاربي" لدلالة "ضاربيين" عليه.<sup>(١)</sup> وإلى غير ذلك من الأبيات التي ورد فيها إعراب جمع المذكر السالم على النون، وفي ذلك يقول الفارسي (ت٣٧٧هـ): "اعلم أن هذه النون إذا جُعِلت حرف الإعراب، صارت ثابتة في الكلمة، فلم تُحذف في الإضافة، كما كانت تُحذف قبل، كما لم تُحذف نون "فِرْسِن"<sup>(٢)</sup>، و"ضَيْفَن"<sup>(٣)</sup>، و"رَعَشَن"<sup>(٤)</sup>، ونحو ذلك من النونات التي تكون حرف إعراب، وإن كانت زائدة، ويكون حرف اللين قبلها "الياء"، ولا يكون "الواو"؛ لأن الواو تدل على إعراب بعينه، فلم يَجز ثباتها من حيث لم يَجز ثبات إعرابين في الكلمة...".<sup>(٥)</sup>

### التعقيب:

بعد عرض الآراء السابقة في هل الألف، والواو، والياء، في التثنية والجمع، إعراب أم حروف إعراب؟ نجد أن ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) كان مؤيداً تأييداً ضمنياً لرأي المذهب الكوفي من أن "الألف، والواو، والياء" بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، وهي على ذلك الإعراب نفسه على ما فهم من كلامه ضمناً، والذي تطمئن إليه النفس من هذه الآراء هو الرأي الرابع القائل: إن الألف، والواو والياء حروف إعراب؛ لخلوه من الاعتراضات الواردة على غيره من الآراء، مما يدل على أن ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) جانبه الصواب في موافقته لرأي المذهب الكوفي.

(١) الدرر اللوامع للشنقيطي، ج١، ص٥٣.

(٢) الفرسن: طرف خف البعير، ينظر: لسان العرب لابن منظور، ج٦، ص١٦٣، مادة "ف. ر. س".

(٣) الضيفن: الذي يجيء مع الضيف، ينظر: المصدر السابق، ج٩، ص٢١٠، مادة "ض. ي. ف".

(٤) الرعشن: المرتعش، ينظر: المصدر السابق، ج٦، ص٣٠٤، مادة "ر. ع. ش".

(٥) كتاب الشعر، شرح الأبيات المشككة للإعراب لأبي علي الفارسي، ت: د. محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ١٩٨٨م، ص١٥٩.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

### المبحث الثالث: المسألة الثالثة علة رفع الفعل المضارع

#### تمهيد:

الأفعال ثلاثة، ماضي، ومضارع، وأمر، وهذه الأفعال تنقسم من حيث الإعراب والبناء إلى قسمين: أفعال مبنية، وأفعال معربة، والمبني من هذه الأفعال الفعل الماضي والأمر، أما الفعل المضارع فيجوز فيه البناء والإعراب، فيبنى الفعل المضارع في حالتين، إذا اتصلت به نون النسوة يبنى على السكون، وإذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة يبنى على الفتح، ويدخله الإعراب إن خلا من نون التوكيد، ونون النسوة، فيجوز فيه الرفع، والنصب، والجزم<sup>(١)</sup>، وفي علة رفع المضارع اختلف النحويون إلى عدة آراء كان ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) فيها مؤيداً لما ذهب إليه الكوفيون على ما فهم من كلامه ضمناً، وتفصيل هذا الآراء وبيان حجة كل رأي على النحو الآتي:

الرأي الأول: يرى أن الفعل المضارع في، نحو: "يقوم زيدٌ، ويذهب عمرو"، مرفوع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة له.

وقال بهذا الرأي:

ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)<sup>(٢)</sup>، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)<sup>(٣)</sup>، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)<sup>(٤)</sup>، ونُسبَ هذا الرأي للفراء (ت ٢٠٧هـ)<sup>(٥)</sup>، ولحذاق الكوفيين<sup>(٦)</sup>.

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك المسالك لعبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع، ج ١، ص ٤٤.

(٢) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٨٦٦.

(٣) شرح الكافية الشافية للعلامة جمال الدين ابن مالك، ت: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، "بدون تاريخ"، ج ٢، ١٥١٩، وشرح التسهيل، ج ٤، ص ٥.

(٤) الجامع الصغير في النحو لابن هشام، ت: د. أحمد محمود الهرميل، ١٩٨٠م، ص ١٦٩.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٧، ص ١٢.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٤٣٧، المسألة: "٧٧ بم يرتفع الفعل المضارع".

===== د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى =====

قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): "وقوله: "ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم، مثل: "يقومُ زيدٌ"، هذا أقرب على المتعلم من قولهم: "ويرتفع إذا وقع موقع الاسم؛ لأنه ترد عليه اعتراضات مشككة وتحتاج إلى الجواب عنها...".<sup>(١)</sup>

من نص ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، يتضح أنه يميل إلى رأي المذهب الكوفي القائل إن الفعل المضارع رُفِعَ لتجرده من الناصب والجازم.

**حجتهم في ذلك:**

أولاً: أن الفعل المضارع إذا دخلت عليه أدوات النصب، وهي: "أن، ولن، وكي، وإذن" نُصِبَ، فيقال: "لن يقومَ زيدٌ"، ولما دخلته أدوات الجزم، وهي: "لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا الناهية، وإن الشرطية"، وما أشبه ذلك، جُزِمَ، فيقال: "لم يَقمَ زيدٌ، ولمّا يذهب"، وعند عدم دخول هذه الأدوات عليه يُرْفَع، نحو: يقومُ زيدٌ، فعُلِمَ بذلك أنه بدخول هذه الأدوات، يدخل على المضارع النصب، والجزم، وفي حالة عدم دخولها يدخله الرفع.

ثانياً: أنه لو كان مرفوعاً لوقوعه موقع الاسم -على ما سيأتي بيانه من مذهب البصريين-؛ لكان يلزم أن يكون المضارع منصوباً إذا وقع الاسم في موقع يصلح أن يكون معه منصوباً، نحو: "كان زيدٌ يقومُ"؛ لأن "يقوم" حل محل الاسم المنصوب الواقع خبراً لـ "كان"، وهو "قائماً"، وكيف يرفع لوقوعه موقع الاسم، والاسم له حالات من الإعراب، فقد يأتي مرفوعاً، أو منصوباً، أو مخفوضاً؛ فلو كان كذلك لوجب أن يُعرب إعراب الاسم في الرفع، والنصب، والخفض.<sup>(٢)</sup>

ثالثاً: لو كان الفعل المضارع مرفوعاً لوقوعه موقع الاسم؛ لما ارتفع الفعل بعد "لو"، وأدوات التخضيض؛ لأنها أدوات تختص بالدخول على الأفعال، ولا يمكن وقوع الاسم بعدها، فيقال: "لو يقومُ زيدٌ"، و"هلا يفعلُ ذاك"، فعُلِمَ أن الرفع ليس لوقوعه موقع الاسم، بل لتجرده من الناصب والجازم.<sup>(٣)</sup>

(١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٨٦٦.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٤٣٧.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك، ج ٤، ص ٦.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

### الرأي الثاني:

يرى أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم، والمقصود بذلك أنه يقع في الموقع الذي يصح وقوع الاسم فيه، ألا ترى أنه يجوز أن يقال: "يضربُ زيدٌ"، فترفع الفعل المضارع؛ لأنه يجوز أن يقال: "أخوك زيدٌ"<sup>(١)</sup>، أي في موقع ساغ ووقوع الاسم موقع الفعل المضارع كان مرفوعاً<sup>(٢)</sup>؛ ولذلك لا يرتفع المضارع بعد النواصب والجوازم؛ لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها، فنقول: "لن يقومَ زيدٌ"، و"لم يَقمَ زيدٌ"، ولا يصلح أن يُقال: "لن قائمٌ"، ولا "لم قائمٌ"، وإنما ساغ فيما دون ذلك، فنقول: "يقومُ زيدٌ"؛ لأنه يصلح أن يقال: "قائمٌ زيدٌ".

### وقال بهذا الرأي:

سبويه (ت ١٨٠ هـ)<sup>(٣)</sup> والفارسي (ت ٣٧٧ هـ)<sup>(٤)</sup>، وابن جني (ت ٣٩٢ هـ)<sup>(٥)</sup>، والجرجاني (ت ٤٧١ هـ)<sup>(٦)</sup>، وابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)<sup>(٧)</sup>، وابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ)<sup>(٨)</sup>، ونُسبَ للبصريين عامة.<sup>(٩)</sup>

- 
- (١) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٧، ص ١٢.
- (٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، "الشرح الكبير"، ت: د. صاحب أبو جناح "بدون تاريخ"، ج ١، ص ١٣٠.
- (٣) الكتاب، ج ٣، ص ٩.
- (٤) الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، ت: د. حسن شانلي فرهود، مطبعة دار التأليف، ط: ١، ١٩٦٩م، ص ٣٠٨.
- (٥) اللع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م، ص ٨٨.
- (٦) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، ت: د. كاظم بحر المرجان. دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ج ٢، ص ١٠٤٦.
- (٧) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٧، ص ١٢.
- (٨) شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ١٣٠.
- (٩) الإنصاف في مسائل الخلاف لابي البركات الأنباري، ص ٤٣٧، "مسألة ٧٧" بَم يرتفع الفعل المضارع، وشرح المفصل لابن يعيش، ج ٧، ص ١٢.

===== د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى =====

قال سيبويه: " هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بُنى على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أوفي موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة وكيونتها في هذا الموضع ألزمتها الرفع..."(١).

**حجتهم في ذلك:**

**أولاً:** قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبهه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، وكذلك ما أشبهه.

**ثانياً:** أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم أوقع الفعل المضارع في أقوى أحواله؛ فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى حالات الإعراب، وأقوى حالات الإعراب هو الرفع.

**ثالثاً:** لا يلزم من وقع المضارع موقع الاسم، أنه لو وقع الماضي موقعه لارتفع الماضي؛ لأن الماضي لا يوجد ما يوجب إعرابه فهو مبني دائماً؛ فصار قيامه مقام الاسم بمنزلة العدم في وجوب الرفع؛ لأن الرفع من الإعراب.(٢)

**رد البصريين على ما استدل به الكوفيون وابن الحاجب(ت٦٤٦هـ):**

**أولاً:** أنه لو كان الفعل المضارع مرفوعاً لتعريفته من النواصب والجوازم؛ لأدى ذلك أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، والذي أجمع عليه النحويون أن الرفع قبلهما؛ لأن الرفع صفة للفاعل "العمدة"، والنصب صفة للمفعول "الفضلة"؛ كما أن الفاعل في ترتيب الجملة الفعلية قبل المفعول(٣)؛ لذلك وجب أن يكون الرفع قبل النصب؛ ولما كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم من طريق الأولى.(٤)

(١) الكتاب، ج٣، ص٩.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٤٣٨، وما بعدها "مسألة ٧٧ بم يرتفع الفعل المضارع".

(٣) المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري، ص ٤٣، ٤٤.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٤٣٩، وما بعدها.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

ثانياً: أن التعري من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، فإن دخل عليه جازم جزمه، وإن دخل عليه ناصب نصبه.<sup>(١)</sup>

ثالثاً: قولهم: "لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم؛ لكان ينبغي أن لا ترتفع في قولهم: "كاد زيدٌ يقومُ"؛ لأنه لا يجوز أن يقال: "كاد زيدٌ قائماً"، فيمكن الرد على ذلك بأن الفعل واقع موقع الاسم في هذا المثال؛ ولكنه لا يمكن الإتيان به ونقول: "كاد زيدٌ قائماً"؛ لأن "كاد" موضوعة للتقريب من الحال، واسم الفاعل دلالته على الماضي أولى من دلالته على الحال؛ فلذلك عدلوا عن استعمال الاسم إلى استعمال "يَفْعَلُ"؛ لأنه أدل على مقتضى "كاد"؛ والدليل على أن الفعل المضارع مع "كاد" واقع موقع الاسم رجوعهم إلى الأصل في الضرورة الشعرية<sup>(٢)</sup> في قول الشاعر:

فَأَبْتُ إِلَىٰ فَهْمٍ، وَمَا كِدْتُ أَبِياً  
وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ<sup>(٣)</sup>

فقال الشاعر: "كدت آبياً"، ولم يقل: "كدت أووب".<sup>(٤)</sup>

رابعاً: قولهم إن الرفع للمضارع وقوعه موقع الاسم؛ لما كان ارتفع الفعل لوقوعه بعد "لو"، وأدوات التخصيص؛ الرد على ذلك القول إن الرفع للفعل استقر قبل

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج ١، ص ١٣١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٤٤١، وما بعدها، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج ١، ص ١٣٠.

(٣) من الطويل، قائله تأبط شراً، والبيت في ديوانه ص ٣١، ت: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط: ١، ٢٠٠٣م، ويروى الشطر الأول: فأبت إلى فهم ولم أك آبياً. البيت من شواهد: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص ٤٤١، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين بن مالك، مطبعة العاني بغداد، ١٩٧٧م، ج ١، ص ٨٢٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج ١، ص ١٣٠، ورفض المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ت: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص ١٩٠، وهمع الهوامع للسيوطي، ج ١، ص ٤١٩.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج ١، ص ١٣٠.

## د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى

دخول هذه الأدوات<sup>(١)</sup>؛ ولأن المراد بوقوعه موقع الاسم هو الموضع الذي هو للاسم بالجملة، وما بعد هذه الحروف هو للاسم بدليل قولهم: "لو ذات سوار لطمنتي"، و"هلا زيداً قام"، فإذا وقع فيه الفعل المضارع استحق الرفع للعلّة المذكورة.<sup>(٢)</sup>

الرأي الثالث: يرى أن الفعل المضارع يرتفع بالزوائد في أوله، أي يرفع بأحرف المضارعة في أوله.

ونُسبَ هذا الرأي للكسائي (ت ١٨٩هـ)<sup>(٣)</sup> من الكوفيين.

حجته في ذلك: أن المضارع كان قبلها مبنياً، وبها صار مرفوعاً فأضيف العمل إليها ضرورة، إذ لا حادث سواها.<sup>(٤)</sup>

الرد على ما ذهب إليه الكسائي (ت ١٨٩هـ) من عدة أوجه.

أولاً: أن أحرف المضارعة عند دخولها على المضارع صارت جزءاً منه، وجزء الشيء لا يعمل في باقية؛ لأنه بذلك يصير عاملاً في نفسه.

ثانياً: أن عوامل النصب تدخل على الفعل المضارع فتنتصبه، وعوامل الجزم تدخل على المضارع فتجزمه؛ فلو كانت أحرف المضارعة هي العاملة للرفع؛ لم يجز أن يدخل عليها عامل آخر؛ كما لم يدخل ناصب على جازم، وجازم على ناصب.<sup>(٥)</sup>

(١) شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو وهو شرح للشيخ خالد الأزهرى، على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، منشورات محمد على بيضون، ط: ١، ٢٠٠٠م، ج ٢، ص ٣٥٧.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك، ج ٤، ص ٦.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف لآبي البركات الأنباري، ص ٤٣٧، وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش، ج ٧، ص ١٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٧، ص ١٢.

(٥) المصدر السابق نفسه، ج ٧، ص ١٢.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

ثالثاً: لو كانت الزوائد هي التي ترفع الفعل المضارع؛ لَمَا تأثر الفعل المضارع بدخول الناصب والجازم عليه؛ فلما تأثر بدخول الناصب والجازم عَلِمَ أن تلك الزوائد ليست هي عاملة للرفع. (١)

### الرأي الرابع:

يرى أن الفعل المضارع مرفوع لمضارعه للاسم.

ونُسِبَ هذا القول لثعلب (ت ٢٩١ هـ) من الكوفيين. (٢)

الرد على هذا الرأي: بأن المضارعة اقتضت إعرابه من حيث الجملة، وكل نوع من أنواع الإعراب يحتاج إلى عامل يقتضيه. (٣)

### الرأي الخامس:

جمع بين علتين لرفع المضارع وهما تعريه من عوامل النصب والجزم، وحلولة محل الاسم.

وقال بهذا الرأي: أبو القاسم الحريري (ت ٥١٦ هـ)

قال: "اعلم أن الفعل المضارع يرتفع لتعريه عن عوامل النصب والجزم وحلولة محل الاسم" (٤).

الرد على هذا الرأي: يمكن الرد على أبي القاسم الحريري (ت ٥١٦ هـ) بِمَ رُدِّ به على حذاق الكوفيين بما اعتلوا به لرفع المضارع وهو التجرد من الناصب والجازم (٥)، ولكن نوافقه في العلة الثانية وهي رفع المضارع لحلوله محل الاسم، التي قال بها البصريون عامة.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٤٤٠، وما بعدها.

(٢) ينظر رأيه في: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراذي، ت: د. عبد الرحمن على سليمان، ط: ١، ٢٠٠١م، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ١٢٢٨.

(٣) ينظر رأيه في: شرح التصريح على التوضيح لابن هشام، ج ٢، ص ٣٥٧.

(٤) شرح ملحّة الإعراب لأبي القاسم الحريري، ت: د. فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٩٩١م، ص ٢٢٧.

(٥) ينظر: ص ٥٤، وما بعدها من البحث.

===== د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى =====

**التعقيب:**

مما سبق عرضه من الآراء الواردة في علة رفع الفعل المضارع أرى أن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) كان مؤيداً لرأي المذهب الكوفي القائل إن الفعل المضارع مرفوع لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة له، وأرى أن الرأي الأولي بالقبول والذي تظمن إليه النفس هو الرأي الثاني المنسوب للبصريين القائل: إن الفعل المضارع رُفِعَ لحلوله محل الاسم؛ لقلة الاعتراضات الواردة عليه، وإن كان ما ورد عليه من اعتراضات فهي واهية بالنظر إلى الاعتراضات الواردة على غيره من الآراء التي طُرِحَتْ في علة رفع الفعل المضارع، وليس الأمر كما زعم ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) بأن المذهب الكوفي أولى من المذهب البصري أو بأولى من غيره من المذاهب؛ لكثرة الاعتراضات الواردة على المذهب البصري، فإن أكثر الاعتراضات وروداً في حقيقة الأمر كانت على المذهب الكوفي، وتم دحض حجتهم والرد عليها مما يدل على أن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) جانبه الصواب في موافقته لرأي المذهب الكوفي.

**المبحث الرابع: المسألة الرابعة نصب المضارع بعد "كي"**

**تمهيد:** للفعل المضارع حالتان، الإعراب، أو البناء، وإذا أعرب فله ثلاث حالات الرفع، والنصب، والجزم، ولا ينصب إلا إذا سبقته أداة من أدوات النصب وهي: "أن المصدرية، وكي المصدرية، و"لن"، وإذن<sup>(١)</sup>، أما النصب بـ "كي"، فهو محل خلاف بين النحويين، وإليك توضيح هذه الآراء بالتفصيل مبينة رأي ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) وموافقته ضمناً لما ذهب إليه الكوفيون:

**الرأي الأول:**

يرى أن "كي" لا تكون إلا حرف نصب مثل: "أن"، سواء تقدمت عليها اللام عليها أو تجردت منها، ولا يجوز أن تكون حرف خفض.

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت لابن مالك، ج ١، ص ٣٣٠.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

وقال بهذا الرأي:

الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)<sup>(١)</sup> ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)<sup>(٢)</sup>، ونُسِبَ هذا الرأي للكوفيين عامة.<sup>(٣)</sup>

قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): "كي" تنصب ومعناها السببية، أي: تدل على أن ما قبلها سبب لما بعدها، وقد اختلف: هل هي الناصبة بنفسها أو بإضمار "أن" بعدها، والصحيح أنها الناصبة؛ لحصول الاتفاق على أنها الناصبة في مثل قولهم: أسلمت لكي أدخل الجنة."<sup>(٤)</sup>

يتضح من نص ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) موافقته الضمنية لرأي المذهب الكوفي القائل: إن "كي" هي الناصبة بنفسها ولا تكون حرف جر، وهذا ما أكده ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في كتابه شرح الوافية من موافقته لما ذهب إليه الكوفيون حيث قال: "و" "كي" تنصب أبدأً، ومعناها أن ما قبلها سبب لما بعدها، كقولك: "أسلمت كي أدخل الجنة، والصحيح أنها الناصبة"، فإذا قلت: "أسلمت لكي أدخل الجنة"، فمتفق على أنها في مثل ذلك الناصبة...."<sup>(٥)</sup>.

الواضح من نص ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في مؤلفه شرح الوافية، أن "كي" تكون ناصبة بنفسها سواء تقدمت عليها اللام أو تجردت منها، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون أيضاً.

**حجتهم في ذلك:**

**أولاً:** أن "كي" هي الناصبة بنفسها ولا يجوز أن تكون حرف خفض؛ لأنها من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال، لا يجوز أن يكون حرف خفض؛

(١) المفصل في علم العربية، ص ٣٣٠، وما بعدها.

(٢) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٨٧٠.

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان، ص ١٦٤٥.

(٤) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٨٧٠.

(٥) شرح الوافية على نظم الكافية، ص ٣٤٦.

===== د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى =====

لأنه من عوامل الأسماء؛ وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء. (١)

ثانياً: الدليل على أنها الناصبة بنفسها دخول حرف الجر عليها "اللام"؛ فكيف تكون حرف خفض، ويدخل عليها حرف خفض آخر؟ وحرف الخفض لا يدخل على مثله، وأما قول الشاعر:

فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بِي      ولا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً (٢)

فهذا من الشاذ الذي لا يعرج عليه، ولا يؤخذ به بالإجماع. (٣)

ثالثاً: لا يجوز أن يُقال الدليل على كونها حرف جر دخولها على "ما" الاستفهامية فيقال: "كيمه"، كما يقال: "لمه"؛ ف"كي" في هذا الموضع ليس لها عمل في "مه"، وليست في موضع خفض، وإنما هي في موضع نصب؛ لأنها تُقال عند ذكر كلام لم يُفهم، يقول القائل: "أقوم كي تقوم"، فيسمعه المخاطب ولم يفهم "تقوم"، فيقول: "كيمه"؟ يريد "كي ماذا"، والتقدير: "كي ماذا تفعل". (٤)

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، مسألة ٨١ "كي"، ص ٤٥٥، وارتشاف الضرب لأبي حيان، ص ١٦٤٥.

(٢) من الوافر، لمسلم بن معبد الوالبي.

البيت من شواهد: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د. علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ١٩٩٤م، ج ٢، ص ٢٥٦، وسر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د. حسن هنداوي، ص ٢٨٢، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٤٥٥، والمقرب لابن عصفور، ت: أحمد عبد الستار الجواربي، وعبد الله الجبوري، ط: ١، ١٩٧٢م، ج ١، ص ٢٣٨، والجنى الداني في حروف المعاني لابن القاسم المرادي، ت: د. فخر الدين قباوة، وأ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: ١٩٩٢ م، ص ٨٠.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٤٥٥.

(٤) المصدر السابق، ص ٤٥٥، ٤٥٦.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

### الرأي الثاني:

يرى أن "كي" تكون ناصبة بنفسها مثل "أن"؛ وذلك إن تقدمتها اللام، كقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾<sup>(١)</sup>، وتكون أيضا حرف جر مضممر بعدها "أن" إن لم تقدر اللام قبلها.

### وقال بهذا الرأي:

سيبويه (ت ١٨٠ هـ)<sup>(٢)</sup>، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ)<sup>(٣)</sup>، والمرادي (ت ٧٤٩ هـ)<sup>(٤)</sup>، وابن هشام (ت ٧٦١ هـ)<sup>(٥)</sup>، والزيدي (ت ٨٠٢ هـ)<sup>(٦)</sup>، ونُسبَ هذا الرأي للبصريين عامة<sup>(٧)</sup>. قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ): "وبعض العرب يجعل "كي" بمنزلة "حتى"؛ وذلك أنهم يقولون "كيمه" في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا: "حتى مه"، و"حتى متى"، و"لمه"، فمن قال "كيمه" فإنه يضم "أن" بعدها، وأما من أدخل عليها اللام، ولم يكن من كلامه "كيمه"، فإنها عنده بمنزلة "أن"، وتدخل عليها اللام كما تدخل على "أن"، ومن قال "كيمه" جعلها بمنزلة اللام".<sup>(٨)</sup>

(١) سورة الحديد، من آية ٢٣.

(٢) الكتاب، ج ٣، ص ٦.

(٣) المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ج ٢ ص ٨٤٩.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٦٤.

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ت: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط: ١، الكويت، ٢٠٠٠م، ص ٣٣، وما بعدها، وشرح شذور الذهب تأليف محمد عبد المنعم الجوجري، ت: د. نواف بن جزاء الحارثي، ط: ١، ١٤٢٤هـ، ص ٥١٨، وما بعدها.

(٦) ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ص ١٥١.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، مسألة "٨١" "كي"، ص ٤٥٥، والمصدر السابق، ص ١٥٠.

(٨) الكتاب، ج ٣، ص ٦.

د/نوها جاد المولى علي جاد المولى

حجتهم في ذلك:

أنه سُمِعَ من كلام العرب: "جئت لكي أتعلّم"، و سُمِعَ أيضاً من كلامهم: "كَيْمَه"، وأما قولهم "لكي أتعلّم"، فهي الناصبة بنفسها لدخول حرف الجر عليها، وليست حرف جر؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر، أما "كَيْمَه"؛ فهي حرف جر بمعنى "اللام" كأنه قال: "لِمَه"؟، ووجه الاستدلال بهذا اللفظ أنه تقرر من لسان العرب أن "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر حُذِفَ ألفها، نحو: "يَمَ، وِلِمَ، وِفِيمَ، وِعَمَ"، فإذا وقفت عليها جاز أن تلحقها هاء السكت. (١)

رد البصريين على ما استدلل به الكوفيون، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ):

أولاً: أن ما قاله الكوفيون ومن تبعهم، من أن "كي" من عوامل الأفعال؛ فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء؛ فهذا غير صحيح؛ لأن "كي" على ضربين: الأول: أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال؛ وذلك في حالة دخول اللام عليها كما في، نحو: "جئتُك لكي تكرمني"؛ فهي هنا الناصبة بنفسها، ولا يجوز أن تُقَدَّر "أن" بعدها؛ ولا يجوز أن تكون حرف جر؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر.

الثاني: أن تكون جارة، وهي بذلك من عوامل الأسماء؛ وذلك إذا لم يسبقها اللام، نحو: "جئتُك كي تكرمني"، فهي بمعنى اللام، والفعل بعدها منصوب بـ "أن"؛ كما هو منصوب بعد اللام بتقدير "أن"، وحُذِفَتْ فيهما طلباً للتخفيف. (٢)

والدليل على أنها بمنزلة اللام، أنها تكون بمعنى اللام؛ لأنه لا فرق بين قولنا: "جئتُك كي تكرمني"، وبين قولك: "جئتُك لتكرمني"؛ وإذا كانا بمعنى واحد فلا داعي لترك الظاهر لشيء لم يقدّم عليه دليل. (٣)

(١) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٧، ص ١٧، ١٨، وهمع الهوامع للسيوطي، ج ٢، ص ٢٨٩.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج ٢، ص ١٥١٣، وما بعدها، والجنى الداني للمراي،

ص ٢٦٣، ومغني اللبيب لابن هشام، ج ٣، ص ٣٣، وما بعدها.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٤٥٨.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

ثانياً: أما ما ذهبوا إليه من أن "مه" في موضع نصب؛ فهذا ليس بصحيح؛ لأنها لو كانت في موضع نصب لم تُحذف ألفها؛ لأن ألف "ما" لا تُحذف إلا في موضع جر، بخلاف "ما" إذا كانت في موضع نصب أو رفع لا يجوز حذف ألفها، فلا يقال: "مَ تفعل"، في قولك: "ما تفعل"، ولا "مَ عندك" في قولك: "ما عندك"، فلما حُذفت الألف دل على أنها في موضع جر.

ثالثاً: ما ذهب إليه الكوفيون من أن "كيمة" كلمة تقال عند عدم فهم ما يقال من كلام، وتخصيصهم لذلك بـ "كي وحدها ليس بصحيح؛ لأن كان يجب أن يقال: أن مه، ولن مه، وإذن مه؛ لأن هذه الكلمات تقال عند عدم فهم السامع ما يراد من الفعل بعد هذه الأحرف، وهو بذلك يسأل عن المصدر، والمصدر بعد "لن، وأن، وكى، وإذن" بمعنى واحد، فلما اقتصرنا على "كي" دل على بطلان ما ذهبوا إليه. (١)

### الرأي الثالث:

يرى أن "كي" في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بـ "أن" مقدرة، وقد تظهر.

وُسببَ هذا الرأي للخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) (٢)، ولالأخفش (ت ٢١٥هـ) (٣).

(١) المصدر السابق، ص ٤٥٩، وما بعدها.

(٢) همع الهوامع للسيوطي، ج ٢، ص ٢٨٩، قال ابن يعيش في شرح المفصل، ج ٧، ص ١٨: "وقد حكى عن الخليل أنه لا ينتصب بشيء إلا بأن أما ظاهرة أو مقدرة، وهذا يقتضي أن يكون النصب بعد كي وإذن بإضمار "أن" فاعرفه".

(٣) الجنى الداني للمرادي، ص ٢٦٤، ومغني اللبيب لابن هشام، ج ٣، ص ٣٥، والهمع للسيوطي ج ٢، ص ٢٨٩.

د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى

الرد على هذا الرأي:

أن "كي" لا تكون دائماً حرف جر؛ والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾<sup>(١)</sup>؛ فلو كانت حرف جر لدخل حرف الجر على حرف الجر وهذا محال، فإن زعم الأخفش (ت ٢١٥ هـ) أن "كي" تأكيد للام، كقول الشاعر:

فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بِي      ولا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً<sup>(٢)</sup>

ردّه ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) بقوله: "رُدَّ بَأَنِ الْفَصِيحِ الْمَقِيسِ لَا يُخْرَجُ عَلَى الشَّاذِّ"<sup>(٣)</sup>، والمقصود بالفصيح وهو اجتماع اللام وكي في قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾<sup>(٤)</sup>، والشاذ، وهو اجتماع حرفي جر اللام وكي، أو اللام واللام كما في البيت السابق<sup>(٥)</sup>.

التعقيب:

بعد العرض السابق لآراء النحويين في "كي" هل هي الناصبة بنفسها كما ذهب إلى ذلك ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) والكوفيون، أم أنها الناصبة بنفسها بشرط أن تسبقها اللام، وإن لم تسبقها فهي الجارة والفعل المضارع بعدها منصوب بإضمار "أن" كما ذهب إلى ذلك سيبويه (ت ١٨٠ هـ) والبصريون عامة، أم أنها جارة دائماً والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة كما ذهب إلى ذلك الخليل (ت ١٧٠ هـ) والأخفش (ت ٢١٥ هـ)، أرى أن الرأي الذي تظمن إليه النفس والأولى بالقبول هو الرأي الثاني القائل: أن "كي" تكون ناصبة بنفسها مثل "أن"؛ وذلك إن تقدمتها اللام، وتكون أيضاً حرف جر مضمرة بعدها "أن" إن لم تقدر اللام قبلها، وهو رأي سيبويه (ت ١٨٠ هـ) والبصريين عامة، وذلك لقوة ما استدلوا به، مع كثرة

(١) سورة الحديد، من آية ٢٣.

(٢) سبق تخريج هذا البيت.

(٣) مغني اللبيب، ج ٣، ص ٣٦.

(٤) سورة الحديد، من آية ٢٣.

(٥) حاشية الشيخ الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام ج ٢، ص ٢٦٦.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

الاعتراضات الواردة على المذهب الكوفي ومن تبعهم كالزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) وما ورد أيضاً من اعتراضات على مذهب الخليل (ت ١٧٠هـ) والأخفش (ت ٢١٥هـ) تظهر ضعف حجّتهم، وقوة حجة الرأي الثاني، مما يدل على أن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) جانبه الصواب في موافقته لرأي المذهب الكوفي.

### المبحث الخامس: المسألة الخامسة واو "رَبَّ" هل هي التي تعمل الجر؟

**تمهيد:** من خصائص "رَبَّ" أنها قد تُحذف، ويبقى عملها، ولا يكون ذلك في غيرها إلا نادراً، ويُجر بـ "رَبَّ" محذوفة بعد "الفاء" كثيراً، وبعد "الواو" أكثر، وبعد "بَل" أقل، ومع التجرد أقل، وفي حذف "رَبَّ"، وبقاء عملها بعد "الواو" (١)، محل خلاف بين النحويين في هل الجر بـ "رَبَّ" المحذوفة أم الجر بـ "الواو"؟، فالكوفيون يرون أن الجر بالواو، وتبعهم في ذلك ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) على ما سنبينه من آراء للنحاة في هذه المسألة، أما البصريون فيرون أن الجر بـ "رَبَّ" المقدر بعد "الواو"، وتوضيح هذا الخلاف على النحو الآتي:

#### الرأي الأول:

يرى أن الواو التي تسبق "رَبَّ" المحذوفة هي التي تعمل الجر بنفسها، وليست هي "الواو" العاطفة.

#### وقال بهذا الرأي:

المبرد (ت ٢٨٥هـ) (٢)، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) (٣)، ونُسبَ هذا الرأي للكوفيين عامة (٤).

(١) الجنى الداني في حروف المعاني للمراي، ص ٤٥٤.

(٢) المقتضب، ج ٢، ص ٣٤٦، ٣٤٧، ٣١٩.

(٣) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٩٥٣، وشرح الوافية، ص ٣٨٣.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، "مسألة ٥٨" واو "رَبَّ" هل هي

التي تعمل الجر؟، ص ٣٢٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان، ص ١٧١٧.

## د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى

قال ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): "... الواو التي يبدأ بها في أول الكلام بمعنى "رُبَّ" ...، وقد قيل: "إن الخفض بها مقدرة" (١) ...، وأن "الواو" واو عطف، ورُدَّ ذلك بأن واو العطف لا تكون في أول الكلام، وأجيب: بأنها قد تستعمل بتقدير جملة أخرى مقدرة، وضَعِفَ أيضاً بأن إضمار حرف الجر معملاً على حذف القياس...". (٢)

يُفهم من كلام ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ومن رده على من جعل الجر بعد الواو بـ "رُبَّ" المقدرة أنه مؤيد لرأي المذهب الكوفي.

### حجتهم في ذلك:

#### احتجوا لذلك بأمرين:

أولاً: أن "الواو" لما نابت مناب "رُبَّ" عملت عملها، و"رُبَّ" تعمل الجر فكذلك "الواو"؛ لنيابتها عنها (٣) وصارت كـ "واو" القسم؛ فلما نابت هذه "الواو" عن "باء" القسم عملت عملها وهو الجر، فكذلك "الواو" هاهنا.

ثانياً: الدليل على أن الواو هنا ليست هي العاطفة، أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به؛ لأننا نجد هذه الواو وقعت في أول القصيدة، فكيف تكون عاطفة وتقع في أول القصيدة؟ (٤)، وذلك كما في قول الشاعر:

وبلدٍ عاميةٍ أعمأؤه. (٥)

(١) يشير بذلك إلى مذهب البصريين.

(٢) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص، ٩٥٢، ٩٥٣، وشرح الوافية، ص ٣٨٣.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ت: د. عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب

الإسلامي بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٨٦، ج ٢، ص ٨٧٠.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٣٢٢

(٥) من الرجز، لرؤية بن العجاج، ينظر: شرح ديوان رؤية بن العجاج، ت: د. ضاحي

عبد القادر محمد، ود. علي مكي، أعده للطبع وشارك فيه، أسامة محمد أبو العباس، وأحمد

عبد النبي أحمد، أشرف على الطبع، ثروت عبد السميع محمد، إصدار مجمع اللغة العربية

القاهرة، ط: ١، ٢٠١١م، ج ٢، ص ١٧٧، وبيروى: وبلدة مغبرة أرجاؤه.=

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

الرأي الثاني: يرى أن واو "رُبَّ" لا تعمل وإنما عمل الجر بـ "رُبَّ" المقدره بعدها والواو العاطفة.

وقال بهذا الرأي: ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)<sup>(١)</sup>، أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)<sup>(٢)</sup>، وابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)<sup>(٣)</sup>، وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)<sup>(٤)</sup>، وابن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ)<sup>(٥)</sup>، ونُسبَ هذا الرأي للبصريين عامة<sup>(٦)</sup>.

**حجتهم في ذلك:**

**احتجوا لذلك بعدة أمور:**

أولاً: أن الواو حرف عطف وحرف العطف لا يعمل شيئاً؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، وحرف العطف غير مختص؛ إنما يدخل على الاسم والفعل، فوجب أن لا يكون عاملاً، وإذا لم يكن العمل لحرف العطف وجب أن يكون العمل لـ "رُبَّ" المقدره بعدها.<sup>(٧)</sup>

ثانياً: أن "رُبَّ" قد تظهر بعد الواو؛ فلو كانت الواو هي العاملة، ونابت مناب "رُبَّ" في العمل؛ لأدى ذلك إلى الجمع بين العوض والمعوض عنه.<sup>(٨)</sup>

---

=اللغة: الأعماء: أغفال الأرض التي لا عمارة بها.

البيت من شواهد: سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، ج ٢، ص ٦٣٧، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص ٣٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ج ٢، ص ١١٨.

(١) سر صناعة الإعراب، ج ٢، ص ٦٣٨.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٢٤، ٣٢٥.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٢، ص ١١٨.

(٤) شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٨٩.

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج ٢، ص ٨٧٠.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٢٤، ٣٢٥.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٢، ص ١١٨.

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٢٣.

===== د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى =====

ثالثاً: أنه قد أُنيبَ عن "رُبَّ" المقدره حروف عطف أخرى غير "الواو"، وهي "الفاء"، و"بل"، فكما أن "الفاء"، و"بل" وإن كانتا بدلاً من "رُبَّ" حرفاً عطف لا محالة، فكذلك الواو. (١)

رابعاً: أن الواو قد تقع عاطفة في غير هذه الحال نائبة مناب العامل دالة عليه، وليست بمتولية العمل دونه، وذلك كقولنا: قام زيدٌ وعمرو، ورأيت زيداً، وبكرًا، ومررت بسعيدٍ وخالدٍ، فإذا كانت الواو هي العاملة، فكيف تكون رافعة، وناصبة، وجارة، وهي بلفظ واحد؟

خامساً: الذي يدل أيضاً على أن العمل فيما بعد حرف العطف، إنما هو لما ناب الحرف عنه، ودل عليه من العوامل، إظهارهم العامل بعده، في نحو: ضربت زيداً، وضربت بكرًا، ونظرت إلى جعفرٍ ونظرت إلى خالدٍ، فالعمل إذن إنما هو للعامل المراد لا الحرف العاطف. (٢)

ردّ البصريين على ما ذهب إليه الكوفيون، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ):

أولاً: قولهم إن "الواو" لما نابت عن "رُبَّ" عملت عملها كما أن "واو القسم" لما نابت مناب "باء" القسم عملت عملها وجرت ما بعدها، فهذا غير صحيح؛ لأنه ورد عن العرب الجر بإضمار "رُبَّ" من غير عوض. (٣)

ومنه قول الشاعر:

رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِّهِ      كُدْتُ أَقْضِي الْغَدَاةَ مِنْ جَلِّهِ (٤)

(١) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٢، ص ١١٨، وشرح التسهيل لابن مالك، ج ٣، ص ١٨٩،

وارتشاف الضرب لأبي حيان، ص ١٧١٧.

(٢) سر صناعة الإعراب، ج ٢، ص ٦٣٧.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور، ج ١، ص ٤٧٠، والجنى الداني للمراي، ص ٤٥٥.

(٤) من الخفيف، لجميل بثينة، في ديوانه، ص ٥٢، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٢م، ويروى، "كدت أقضي الحياة من جلله".

اللغة: رسم الدار: ما كان لاصقاً بالأرض من آثار الدار كالرماد، ونحوه، الطلل: ما شخّص من آثارها كالوتد والأثافي.=

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

أي "رب رسم دار"، فحُذِفَتْ "رُبَّ" وبقي عملها وهو الجر، ولم يعوض عنها بشيء. (١)

ثانيًا: أن أصل "الواو" أن تكون عاطفة، والعرب اتسعت فيها وجعلتها بمنزلة حروف الجر، فوصلت الفعل إلى ما بعدها، فقالوا: استوى الماء والخشبة؛ فكان القياس بجعلها موصلة أن تكون خافضة، لكن العرب راعت أصلها، وهو العطف فلم تخفض بها، و لكن عمل الفعل في الاسم الذي بعدها فقالوا: "استوى الماء والخشبة"، و"جاء البرد والطيايسة"، وكان القياس أن تخفض ألا ترى أنهم قالوا: "جاء البرد بالطيايسة، فخفضوا ب"الباء"، والحرفان موصلان الفعل إلى الاسم، لكن الواو لم تخفض؛ لمراعاة الأصل وهو العطف، فلو كانت الواو قد جُعِلَتْ بمنزلة "رُبَّ" لم تخفض، وكان يجب أن يُراعى أصلها كما رُوِيَ الأصل في الأمثلة السابقة، والاسم الذي بعدها وإن كان قد خُفِضَ فليس الخفض بها؛ لأنه لاحظ لها من الخفض، وإنما الخفض بعدها ب"رُبَّ" المقدرة، أُقيمت مقامها، ونسبة العمل لها لا بحق الأصل. (٢)

ثالثًا: الدليل على أن "الواو" ليست نائبة عن "رب" أنه يجوز ظهور "رب" مع الأحرف الثلاثة، "الواو"، "الفاء"، و"بل" فيقال: "ورب بلد"، و"بل رب بلد"، و"قرب حور"؛ فلو كانت هذه الأحرف ومنها "الواو" نائبة مناب "رب" لما جاز الجمع بينهما، وإلا لكان جمعًا بين العوض والمعوض عنه. (٣)

---

=البيت من شواهد: الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د. محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، ج ١، ص ٢٨٥، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٣٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش، ج ٨، ص ٥٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج ١، ص ٤٧٠، ووصف المباني للمالقي، ص ١٥٦.

(١) الخصائص لابن جني، ج، ص ٢٨٥، وشرح الجمل لابن عصفور، ج ١، ص ٤٧٠.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ج ٢، ص ٨٧٠.

(٣) والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٣٢٤.

## د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى

رابعاً: الدليل على أن "واو" رب عاطفة أنه لا يدخل عليها حرف العطف؛ ومما يدل على ذلك دخول حرف العطف على "واو القسم"، فيقال: "ووالله"، و"ثم والله"؛ لأن "واو القسم" بدل من "باء القسم"، فدخل عليها ما يدخل على الباء، بخلاف الواو التي تسبق "رب" المضمرة.

فلو كانت الواو التي تسبق "رب" حرف جر؛ لجاز دخول حروف العطف عليها كما جاز دخول حروف العطف على الواو التي للقسم؛ فلما لم يدخلها حروف العطف فعلم بذلك أنها العاطفة، ولا يجوز دخول حرف عطف على مثله، وأن "رب" مضمرة بعدها، والجر بها لا بالواو قبلها، وهذه الواو ليست بنائية عنها، بل هي دليل عليها.<sup>(١)</sup>

خامساً: أما قولهم: إن حرف العطف لا يجوز الابتداء به؛ لأننا نجد أن هذه الواو وقعت في أول القصيدة، واستدلّاهم بقول الشاعر:

### وبلدٍ عاميةٍ أعمأوهُ

فنرد على ذلك بأن الواو العاطفة يجوز أن تقع في ابتداء الكلام؛ فإنها وإن وقعت في بداية القصيدة كما هو في البيت السابق إلا أنها معطوفة على كلام مقدر كأنه قال: "ورب قفر طامسٍ أعلامه سلكته، وبلدٍ عاميةٍ أعمأوه قطعته"، فالشاعر يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المفاوز والقفار<sup>(٢)</sup>؛ كما أن القصيدة تجري مجرى الرسائل، وإنما يؤتى بالشعر بعد خُطْبٍ يجري أو خطاب يتصل فيؤتى بالقصيدة معطوفة بالواو على ما تقدمها من الكلام، ومثل ذلك استعملهم في أوائل الرسائل "أما بعد"، فكأن الشاعر هنا قال: "أما بعد ما نحن فيه"، أو "أما بعد ما كنا فيه فقد كان كذا وكذا"، فاستعملهم للفظ "أما بعد" يدل أنهم يعطفون أول القصيدة على ما قبلها من الحال والكلام، فكذلك "بل" في قول الشاعر:

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ج ٢، ص ٨٧١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص ٣٢٥.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

### بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ (١)

فهي وإن كانت بدلاً من "رب"؛ إلا أنها العاطفة فلا محالة. (٢)

#### التعقيب:

بعد عرض الآراء السابقة في واو "رَبَّ" هل هي التي تعمل الجر، أم الجر بعدها بـ "رُبَّ" المقدره؟، أرى أن الرأي الأول بالقبول هو الرأي الثاني القائل: إن واو "رُبَّ" لا تعمل الجر فيما بعدها وإنما الجر بـ "رُبَّ" المقدره بعدها، وأن الواو هي العاطفة، وهو رأي البصريين ومن تبعهم؛ لقوة حجتهم، وسلامته من الاعتراضات الواردة على الرأي الأول القائل: بأن واو "رُبَّ" هي التي تعمل الجر بنفسها، وليست هي "الواو" العاطفة، وهو رأي المذهب الكوفي وابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)؛ ولو اتبعنا هذا الرأي لكان يلزم من ذلك مخالفة القياس في عدة أمور منها: أن الواو حرف عطف، فلا يصلح أن تكون حرف جر، ولو كانت حرف جر لما جُمعَ بينها وبين "رُبَّ"؛ لأنه ورد عن العرب ظهور "رُبَّ" بعد الواو، ولو كان ذلك لكان جمعاً بين العوض والمعوض عنه، ولا ينطبق هذا الكلام على واو القسم؛ لأن واو القسم نابت مناب باء القسم وعملت عملها؛ لذلك جاز أن يدخل على واو القسم ما جاز أن يدخل على باء القسم فجاز دخول حرف العطف على واو القسم فيقال: "ووالله" كما يقال: "وبالله"، وكما أن حروف العطف التي منها الواو

(١) من الرجز، لسور الذئب.

اللغة: التيهاء: الصحراء، جوز تيهاء: أي وسطها، والحجفة: الترس من جلد، كظهر الحجفت: في الاستواء.

البيت من شواهد: سر صناعة الإعراب لابن جني، ج ٢، ص ٦٣٧، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص ٣٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش، ج ٢، ص ١١٨، وشرح التسهيل لابن مالك، ج ٣، ص ١٨٩.

(٢) سر صناعة الإعراب لابن جني، ج ٢، ص ٦٣٧.

د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى

حرف غير مختص وغير المختص حقه أن لا يعمل، ولو كانت الواو هي الجارة بنفسها للزم أن تكون "الفاء، وبل" حروف جر مثل "الواو"؛ لإضمار "رُبَّ" بعدهما، فلما بطل كل ذلك دل على ضعف رأي الكوفيين، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)؛ وأن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) لم يكن موفقاً في اختياره، وموافقته لرأي المذهب الكوفي.

المبحث السادس: المسألة السادسة "مِنْ" ودلالاتها على الغاية الزمانية

**تمهيد:** حروف الجر ثلاثة أضرب، ضرب كائن اسماً، وحرفاً، وضرب كائن حرفاً وفعلاً، وضرب لازم للحرفية، فالأول خمسة أحرف: "على، وعن، والكاف، و مذ، ومنذ"، والثاني ثلاثة أحرف: "عدا، وخلا، وحاشا"، والثالث تسعة أحرف: "مِنْ، وإلى، وحتى، وفي، والباء، واللام، ورُبَّ، واو القسم، وتاؤه"<sup>(١)</sup>، فهذه الحروف لها معانيها المختلفة، ومن معاني "مِنْ" أنها تكون لابتداء الغاية، فالنحويون اتفقوا على جواز استعمال "مِنْ" في ابتداء الغاية المكانية كقوله تعالى: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾<sup>(٢)</sup>، ولكنهم اختلفوا في استعمالها لابتداء الغاية الزمانية، فوجد الكوفيين ومن تبعهم من البصريين يرون أنها تصلح أن تكون للغاية الزمانية كما صلحت للمكانية، وتبعهم في ذلك ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)<sup>(٣)</sup>، وبعض البصريين يرون أنها لا تستعمل إلا في الغاية المكانية، وتفصيل ذلك الخلاف على النحو الآتي:

الرأي الأول: يرى أن "مِنْ" تكون لابتداء الغاية الزمانية والمكانية.

(١) المفصل في علم العربية للزمخشري، ص ٢٨٨.

(٢) سورة الإسراء من الآية ١.

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج ١، ص ٧٩٧.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

وقال بهذا الرأي: الأخفش (ت ٢١٥ هـ)<sup>(١)</sup>، وابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ)<sup>(٢)</sup>، وابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)<sup>(٣)</sup> وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)<sup>(٤)</sup>، وأبو حيان (ت ٧٤٥ هـ)<sup>(٥)</sup>، والمرادي (ت ٧٤٩ هـ)<sup>(٦)</sup>، ونُسبَ هذا الرأي للكوفيين عامة.<sup>(٧)</sup>

قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ): "... وأما استعمال "مِنْ" في غير الزمان - خاصة - فمختلف فيه، فالبصريون يخصصونه، والكوفيون يعممونه، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾<sup>(٨)</sup>، فقد دخلت "مِنْ" على الزمان، وتأولها البصريون، بمعنى: من تأسيس أول يوم، ولا حاجة إلى التأويل".<sup>(٩)</sup>

يتضح من كلام ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) أنه يميل إلى رأي الكوفيين في إجازتهم استعمال "مِنْ" للغاية الزمانية، والمكانية، ورفضه لرأي البصريين في تخصيصهم استعمالها في الغائية المكانية فقط بقوله: "ولا حاجة إلى التأويل".<sup>(١٠)</sup>

(١) ينظر رأيه في: همع الهوامع للسيوطي، ج ٢، ص ٣٧٧.

(٢) ينظر رأيه في: شرح المفصل لابن يعيش، ج ٨، ص ١٠، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ص ٧٤٩، ومغني اللبيب لابن هشام، ج ٤، ص ١٣٧.

(٣) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٩٥٩.

(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج ١، ص ٧٩٧.

(٥) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ت: د. عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ود. زكريا عبد المجيد التوني، ود. أحمد النجولي الجمل، وقرظته، أ. د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٢ م، ج ٥، ص ١٠٢، ١٠٣.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ص ٧٤٩.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، مسألة ٥٦ "مِنْ في الزمان"، ص ٣١٥.

(٨) سورة التوبة من الآية ١٠٨.

(٩) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٩٥٩.

(١٠) المصدر السابق، ص ٩٥٩.

د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى

حجتهم في ذلك:

استدلوا على جواز استعمال "من" في ابتداء الغاية الزمانية بالسماع:

أولاً: وروده في القرآن الكريم:

وردت آيات في القرآن الكريم دلت فيها "من" على ابتداء الغاية الزمانية ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ أَوْلَى يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾<sup>(١)</sup> فقوله تعالى: ﴿أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ دال على الزمان، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾<sup>(٢)</sup> فقوله ﴿يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ دال على الزمان أيضاً.

ثانياً: ورد ذلك في كلام العرب كقول الشاعر:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجرِ. أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ شَهْرٍ<sup>(٣)</sup>

فـ "من" في البيت دالة على ابتداء الغاية الزمانية؛ لدخولها على ما يدل على الزمان هو "الحجج"<sup>(٤)</sup>.

ومنه قول الآخر:

تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْمانِ يَوْمِ حَلِيمَةَ إِلَى اليَوْمِ قَدْ جُرِّينَ كُلَّ التَّجَارِبِ<sup>(٥)</sup>

(١) سورة التوبة من الآية ١٠٨.

(٢) سورة الجمعة من الآية ٩.

(٣) من الكامل، لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه، اعتنى بشرحه، حمدو طماس، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط: ٢، ٢٠٠٥، ص ٣١، ويروى: أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ. اللغة: القنّة: أعلى الجبل، الحجر: اسم لمكان باليمامة، أقوين: أي خلون من كل حياة، حجج: السنوات. البيت من شواهد: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٣١٥، وشرح المفصل لابن يعيش، ج ٨، ص ١١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٨، ص ١١.

(٥) من الطويل، للنابغة الذبياني، في ديوانه، اعتنى بشرحه، حمدو طماس، دار المعرفة بيروت، بيروت، لبنان، ط: ٢، ٢٠٠٥م، ص ١٥ ويروى: تُورِثُنْ مِنْ أَرْمانِ يَوْمِ حَلِيمَةَ. اللغة: يوم حليمة: يوم من أيام العرب المشهورة بين الضجاعم، والغساسنة، وحليمة: هي بنت الحارث بن أبي شمر.

البيت من شواهد: شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج ١، ص ٧٩٧، ومغني اللبيب لابن هشام، ج ٤، ص ١٣٨، وحاشية الشمني على مغني اللبيب، ج ٢، ص ٨٧.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

حيث دخلت "مِنْ" على كلمة "أزْمَانٍ"، فدللت على ابتداء الغاية الزمانية<sup>(١)</sup>.  
الرأي الثاني: يرى أن "مِنْ" تدل فقط على ابتداء الغاية المكانية، ولا يجوز أن تكون لابتداء الغاية الزمانية.

وقال بهذا الرأي: سيبويه (ت ١٨٠ هـ)<sup>(٢)</sup>، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ)<sup>(٣)</sup>، وابن السراج (ت ٣١٦ هـ)<sup>(٤)</sup>، وابن جني (ت ٣٩٢ هـ)<sup>(٥)</sup>، الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)<sup>(٦)</sup>، وأبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)<sup>(٧)</sup>، ونُسِبَ هذا الرأي للبصريين عامة<sup>(٨)</sup>.

قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ): "وأما "مِنْ" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: "مِنْ" مكان كذا وكذا إلى مكان كذا، ونقول "إذا كتبت كتاباً: مِنْ فلان إلى فلان"، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها"<sup>(٩)</sup>.

وقال المبرد (ت ٢٨٥ هـ): "...منها "مِنْ" وأصلها ابتداء الغاية، نحو: "سرت من مكة إلى المدينة"، وفي الكتاب<sup>(١٠)</sup>: "من فلان إلى فلان"، فمعناه أن ابتداءه من فلان ومحلّه فلان"<sup>(١١)</sup>.

(١) مغني اللبيب لابن هشام، ج ٤، ص ١٣٨.

(٢) الكتاب، ج ٤، ص ٢٢٤، ٢٢٦.

(٣) المقتضب، ج ١، ص ١٨٢، ج ٤، ١٣٦، ونُسِبَ إلى المبرد رأي آخر وهو إجازته استعمال "مِنْ" لابتداء الغاية الزمانية، ينظر: شرح الفصل لابن يعيش ج ٨، ص ١٠، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ص ٧٤٩، ومغني اللبيب لابن هشام، ج ٤، ص ١٣٧، وهمع الهوامع، ج ٢، ص ٣٧٧.

(٤) الأصول في النحو، ج ١، ص ٤٠٩.

(٥) اللمع في العربية، ص ٥٩.

(٦) المفصل في علم العربية للزمخشري، ص ٢٨٨.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣١٦، وما بعدها، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ص ٢٥٩.

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣١٥، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ص ٧٤٩.

(٩) الكتاب، ج ٤، ص ٢٢٤.

(١٠) ويقصد بقوله في الكتاب: كتاب سيبويه، ينظر: المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٢٤.

(١١) المقتضب، ج ١، ص ١٨٢.

## د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى

وقال في موضع آخر: "وأما " مِنْ " فمعناها ابتداء الغاية،.....،وأما ابتداء الغاية فقولك: سرت من البصرة إلى الكوفة، فقد أعلمته أن ابتداء السير كان من البصرة".<sup>(١)</sup>

يتبين من كلام سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والمبرد (ت ٢٨٥هـ)، أن " مِنْ " تستعمل لابتداء الغاية المكانية فقط.

### حجتهم في ذلك:

أنهم جعلوا " مِنْ " دالة على ابتداء الغاية المكانية نظير "مُدُّ" في كونها دالة على ابتداء الغاية الزمانية، فيقال: "ما رأيته مُدُّ يوم الجمعة"، فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية من يوم الجمعة، ويقال: "ما سرت مِنْ بغداد"، فيكون المعنى: أن ابتداء عدم السير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن يقال: "ما رأيته مِنْ يوم السبت"، لا يجوز أن يقال: "ما سرت مُدُّ بغداد"<sup>(٢)</sup>. قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): "وأما "مُدُّ" فتكون ابتداء الأيام والأحيان،... ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها، وذلك قولك: ما لقيته مُدُّ يوم الجمعة إلى اليوم، ومُدُّ غُدوة إلى الساعة، وما لقيته مُدُّ وإلى ساعتك، فجعلت اليوم أول غايتك فأجريت في بابها كما جرت " مِنْ " حيث قلت: "من مكان كذا إلى مكان كذا".<sup>(٣)</sup>

### رد البصريين على ما ذهب إليه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) والكوفيون:

أولوا ما استدلوا به من آيات قرآنية على استعمال " مِنْ " في ابتداء الغاية الزمانية على تقدير حذف مضاف، فالتقدير في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) المقتضب، ج ٤، ص ١٣٦.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٣١٥، وما بعدها.

(٣) الكتاب، ج ٤، ص ٢٢٦.

(٤) سورة التوبة من الآية ١٠٨.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

"من تأسيس أول يوم " فحُذِفَ المضاف وأُقيِمَ المضاف إليه مقامه<sup>(١)</sup> كما في قوله تعالى ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>، والتقدير: " أهل القرية، وأهل العير " بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه، كما ورد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه في الشعر

كقول الشاعر:

وَقَدْ خِفْتُ حَتَّى مَا تَزِيدُ مَخَافَتِي عَلَى وَعَلٍ فِي ذِي الْمَطَارَةِ عَاقِلٍ<sup>(٣)</sup>  
والتقدير: حتى لا تزيد مخافتني على مخافة وعل<sup>(٤)</sup>.

أما ما استدلوا به من قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾<sup>(٥)</sup> فأول على تضمنين "من" معنى "في" أي في يوم الجمعة<sup>(٦)</sup>، ويجوز أن تكون "من" في الآية زائدة على مذهب الأخفش (ت ٢١٥ هـ) فإنه يجيز زيادة "من" في الإيجاب كما يجيز زيادتها في النفي، فهو يجيز زيادتها بلا شرط.<sup>(٧)</sup>

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لابي البركات الأنباري، ص ٣١٦، وشرح المفصل لابن

يعيش، ج ٨، ص ١١

(٢) سورة يوسف، آية ٨٢.

(٣) من الطويل، للناطقة الذبياني، في ديوانه ص ٩٣، ويروي: لَقَدْ خِفْتُ حَتَّى مَا تَزِيدُ مَخَافَتِي. للغة: ذي المطارة: اسم جبل، العاقل: المعقول في الجبل.

البيت من شواهد المقتضب للمبرد، ج ٣، ص ٢٣١، وأمالي ابن الشجري، ط: ١، ١٩٩٢م، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ج ١، ص ٧٩، وضرائر الشعر لابن عصفور، ت: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠م، ص ٢٦٧.

(٤) أمالي ابن الشجري، ج ١، ص ٧٩.

(٥) سورة الجمعة من الآية ٩.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف لابي البركات الأنباري، ص ٣١٧.

(٧) البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، ص ٨٤١.

===== د/ نوحا جاد المولى علي جاد المولى =====

أما ما استدلوا به من قول الشاعر:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقَنَّةِ الحِجرِ      أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ شَهْرٍ<sup>(١)</sup>

فأولوه على تقدير مضاف محذوف، وعلى ذلك يكون التقدير: " مِنْ مَرَّ حِجَجٍ،  
ومن مَرَّ دهر، بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه<sup>(٢)</sup>، أو أن الرواية  
الصحيحة للبيت، "مُدَّ حِجَجٍ، ومُدَّ دهرٍ" <sup>(٣)</sup>.

**التعقيب:**

بعض عرض الآراء السابقة في جواز استعمال "مِنْ" لابتداء الغاية الزمانية، أرى  
أن الرأي الذي يرتضيه القياس وتطمئن إليه النفس هو الرأي الأول القائل: بجواز  
استعمال "مِنْ" لابتداء الغاية الزمانية والمكانية، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون وأيدهم  
في ذلك ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)؛ لكثرة ورود ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً،  
وتأويل ما كَثُرَ وجوده ليس بجيد<sup>(٤)</sup>، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج  
إلى تأويل، مما يدل على أن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) كان موقفاً في اختياره لرأي  
الكوفيين.

---

(١) سبق تخريج هذا البيت.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٨، ص ١١.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٣١٧.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ص ٧٤٩، وهمع الهوامع للسيوطي، ج ٢، ٣٧٧.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

### الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

### فقد توصلت إلى عدة نتائج منها:

- ظاهرة التعميم في الحكم التي ظهرت عند ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) في بعض المسائل كأن يقول: "وقوله رافعة لظاهر، احترز من أن يتوهم متوهم تجوزه إذا رفع مضمراً في مثل قولك: أقائمان هما، أو: أقائمان الزيدان " فإنه لو اقتصر دونه لدخل فيه، وليس بمبتدأ باتفاق"<sup>(١)</sup>. فابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) يمنع أن يعرب الوصف المقدم مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر، وإنما أوجب أن يعرب الوصف خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ مؤخرًا، وهو بذلك مؤيد لرأي الكوفيين على ما فهم من كلامه ضمناً، وزعم وهماً منه أن الإجماع منعقد على ذلك.

- أن ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) لم يجانبه الصواب في كل المسائل التي وافق فيها المذهب الكوفي، ولكنه في بعض المسائل كان محقاً في تأييده وموافقته لهم، ومن أمثلة ذلك تأييده لرأي المذهب الكوفي في أن "مِنْ" تصلح أن تكون لابتداء الغاية المكانية والزمانية.

- ساعدت طبيعة ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الأصولية والفقهية إلى قياس كثير من مسائل النحو على المسائل الأصولية والفقهية، فكثيراً ما كان يستخدم في شرحه ألفاظ ومصطلحات المناطقة والمتكلمين؛ مما أدى إلى صعوبة فهم المراد من كلامه، كما أن ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) مع تأثره بالزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) إلا أن له شخصيته الفريدة التي ظهرت في مؤلفاته وخاصة في شرحه للكافية، فلم يكن مردداً لآرائه، متعبداً بأقواله، وكان ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) بصري النزعة دون تعصب؛ لميله أحياناً لآراء المذهب الكوفي.

(١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ج ٢، ص ٣٥٤.

===== د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى =====

ومن أهم التوصيات التي أوصي بها الباحثين والدارسين في هذا المجال:  
يحظى النحو العربي بكثير من العلماء المبرزين الأفذاذ، برزت شخصيتهم النحوية بشكل لافت بما تركوه من مؤلفات نحوية رصينة توجت بمتون نحوية خالدة، تفتقر إلى اهتمام الباحثين؛ لذا أوصي الباحثين بالاهتمام بتلك المؤلفات وإلقاء الضوء على ما بها من كنوز نحوية، والعمل على دراسة شرح الكافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) والشروح الأخرى للكافية دراسة مقارنة.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾<sup>(١)</sup>

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٨٦.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

### فهرس المصادر والمراجع

#### أولاً: المطبوعات:

- ١- انتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي، ت: د. طارق الجنابي، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ط: ١، ١٩٨٧م.
- ٢- ابن الحاجب النحوي، لمؤلفه أ.د إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة، والنشر، والتوزيع، ط: ١، ٢٠٠٥م.
- ٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ت: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة، د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- ٤- أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، ت: د. فخر صالح سليمان قدره، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمان.
- ٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري، ت: د. جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ٢٠٠٢م.
- ٦- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، ت: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، ط: ١، ١٩٦٩م.
- ٧- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، ت: د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط: ٣، ١٩٧٩م.
- ٨- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ت: د. عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ود. زكريا عبد المجيد التونسي، ود. أحمد النجولي الجمل، وقرظه، أ. د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٢م.
- ٩- البداية والنهاية لأبي الفداء الحافظ بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ط: ٧، ١٩٨٨.

===== د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى =====

- ١٠- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ت: د. عياد بن عيد الثببتي، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٨٦.
- ١١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر، ط: ٢، ١٩٧٩م، ج ٢، ص ١٣٥.
- ١٢- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط: ٥، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية، التربية والثقافة والعلوم.
- ١٣- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، ت: د. عبد الرحمن السليمان العثيمين، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، بإشراف د. أحمد مكي الأنصاري، ١٩٧٦م.
- ١٤- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، ت: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط: ١، ١٩٨٦م.
- ١٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، ت: حسن هندايوي، دار القلم، دمشق، ط: ١، ٢٠٠٠م.
- ١٦- تراجم رجال القرنين السادس والسابع، المعروف بالذيل على الروضتين، لأبي شامة المقدسي، عرف الكتاب وترجم له، وصححه، محمد زاهد بن الحسن الكوثري، عنى بنشره، وراجع أصله ووقف على طبعه، السيد عزت العطار الحسيني، دار الجيل بيروت، لبنان، ط: ٢، ١٩٧٤م.
- ١٧- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لبدر الدين بن عمر الدماميني، ت: د: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي.
- ١٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ت: د. عبد الرحمن على سليمان، ط: ١، ٢٠٠١م، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ١٩- الجامع الصغير في النحو لابن هشام، ت: د. أحمد محمود الهرميل، ١٩٨٠م.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

- ٢٠- الجمل للزجاجي، اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته، الشيخ ابن أبي الشنب، طبع بمطبعة جول كربونل بالجزائر، ١٩٢٦م.
- ٢١- والجنى الداني في حروف المعاني لابن القاسم المرادي، ت: د. فخر الدين قباوة، و أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.
- ٢٢- حاشية الشيخ الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام.
- ٢٣- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، ت: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: ١، ١٩٦٧م.
- ٢٤- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د. محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.
- ٢٥- الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر النعمي، أعد فهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١٩٩٠م.
- ٢٦- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني.
- ٢٧- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط: ١، ١٩٩٩م.
- ٢٨- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك المسالك لعبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع.
- ٢٩- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، ت: د. محمد الأحمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
- ٣٠- ديوان تأبط شرا، ت: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط: ١، ٢٠٠٣م.
- ٣١- ديوان لجميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٢م.
- ٣٢- ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى بشرحه، حمدو طماس، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط: ٢، ٢٠٠٥م.

===== د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى =====

٣٣- ديوان النابغة الذبياني، اعتنى بشرحه، حمدو طماس، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط: ٢، ٢٠٠٥ م.

٣٤- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ت: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٥- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات للخوانساري الأصبهاني، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: ١، ١٩٩١ م.

٣٦- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط: ٢، ١٩٩٣ م.

٣٧- سير أعلام النبلاء للذهبي، ت: د. بشار عواد معروف، ود. محي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٩٨٤ م.

٣٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، ت: د. عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط: ١، ١٩٩١ م.

٣٩- شرح ابن عقيل، ومعه كتاب منحه الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف، محمد محي الدين عبد الحميد، ط: ٢٠، ١٩٨٠ م.

٤٠- شرح التسهيل لابن مالك، ت: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون.

٤١- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو وهو شرح للشيخ خالد الأزهرى، على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، منشورات محمد على بيضون، ط: ١، ٢٠٠٠ م.

٤٢- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، "الشرح الكبير، ت: د. صاحب أبو جناح "بدون تاريخ".

==== موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي =====

- ٤٣- شرح ديوان رؤبة بن العجاج، ت: د. ضاحي عبد القادر محمد، ود. علي مكي، أعده للطبع وشارك فيه، أسامة محمد أبو العباس، وأحمد عبد النبي أحمد، أشرف على الطبع، ثروت عبد السميع محمد، إصدار مجمع اللغة العربية القاهرة، ط: ١، ٢٠١١ م.
- ٤٤- شرح شذور الذهب تأليف محمد عبد المنعم الجوجري، ت: د. نواف بن جزاء الحارثي، ط: ١، ١٤٢٤ هـ.
- ٤٥- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين بن مالك، مطبعة العاني بغداد، ١٩٧٧ م.
- ٤٦- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ومعه كتاب سبل الهدى بشرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: ١، ١٩٦٣ م.
- ٤٧- شرح الكافية الشافية للعلامة جمال الدين ابن مالك، ت: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، "بدون تاريخ".
- ٤٨- شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، شرحه العلامة القاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، وعلى المختصر والشرح حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني، وحاشية السيد الشريف الجرجاني، وحاشية المحقق الشيخ حسن الهروي الفناري، وعلى المختصر وشرحه حاشية السعد والجرجاني، وحاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراق الجيزاوي، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط: ١، ٢٠٠٤ م.
- ٤٩- شرح المفصل لموفق الدين ابن يعيش إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقي.
- ٥٠- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، ت: د. جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة الرياض، ط: ١، ١٩٩٧ م.

== د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى ==

- ٥١- شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، ت: خالد عبد الكريم.
- ٥٢- شرح ملحمة الإعراب لأبي القاسم الحريري، ت: د. فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٩٩١م.
- ٥٣- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب النحوي، ت: د. موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٩٨٠م.
- ٥٤- ضرائر الشعر لابن عصفور، ت: السيد إبراهيم محمد، دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠م.
- ٥٥- الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد للإدفوي الشافعي، ت: سعد محمد حسن، مراجعة، و د. طه الحاجري، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.
- ٥٦- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ت: د. عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- ٥٧- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، ت: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة جديدة مصححة اعتمدت على الطبعة الأولى التي عُني بنشرها سنة، ١٩٣٢م، ط: ١، ٢٠٠٦م.
- ٥٨- الفوائد الضيائية لنور الدين عبد الرحمن الجامي، ت: أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، العراق، ١٩٨٣م.
- ٥٩- القواعد النحوية مادتها وطريقتها، تأليف، د. عبد الحميد حسن، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة العلوم، صبحي وشركاه، مطبعة العلوم، ط: ٢، ١٩٥٢م.
- ٦٠- الكتاب لأبي بشر عثمان بن قنبر، ت: عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ٣، ١٩٨٨م.
- ٦١- كتاب الشعر، شرح الأبيات المشككة الإعراب لأبي علي الفارسي، ت: د. محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ١٩٨٨م.

## == موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

٦٢- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، وعليه كتاب " الانتصاف " فيما تضمنه الكشف من الاعتزال، للإمام ناصر الدين ابن منير المالكي، اعتنى به وخرج أحاديثه، وعلق عليه، خليل مأمون شيحا، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط: ٣، ٢٠٠٩م.

٦٣- كشف الظنون عن أسام الكتب والفنون لحاجي خليفة، عني بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف مجرداً عن الزيادات واللواحق، وتعليق حواشيه ثم بترتيب الذبول وطبعها العبدان الفقيران إلى الله الغني، محمد شرف الدين يالنتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٦٤- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، ت: د. غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط: ١، ١٩٩٥م.

٦٥- لسان العرب لابن منظور، دار صادر بيروت.

٦٦- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د.سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م.

٦٧- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د. علي النجدي ناصف، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ١٩٩٤م.

٦٨- المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط: ٧ "بدون تاريخ".

٦٩- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجري، تأليف د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط: ١، ١٩٨٠م.

٧٠- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان لأبي محمد بن عبد الله اليافعي، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط: ١، ١٩٩٧م.

===== د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى =====

- ٧١- المساعد على تسهيل الفوائد، " شرح التسهيل لابن عقيل، ت: د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة، ١٩٨٠م.
- ٧٢- معجم الأدياء لياقوت الحموي ت: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م.
- ٧٣- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صدر بيروت، ط: ٢، ١٩٩٥م.
- ٧٤- معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف بن اليان بن موسى سركيس، الناشر: مطبعة سركيس بمصر - ١٩٢٨م.
- ٧٥- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، ت: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط: ١، الكويت، ٢٠٠٠م.
- ٧٦- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري ت: د. محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي قم - إيران ١٤٠٤هـ، الجزء الثاني.
- ٧٧- المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري، ت: د. فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، ط: ١، ٢٠٠٤م.
- ٧٨- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، ت: د. كاظم بحر المرجان. دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.
- ٧٩- المقتضب لأبي العباس يزيد بن محمد المبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٩٤م.
- ٨٠- المقرب لابن عصفور، ت: أحمد عبد الستار الجواربي، وعبد الله الجبوري، ط: ١، ١٩٧٢م.
- ٨١- منهج الطالب إلى تحقق كافية ابن الحاجب للرصاص، ت: أ.د. أحمد عبد الله السالم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ١، ٢٠٢٠م.

== موافقات ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي ==

٨٢- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي، ت: الشيخ، عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٢م.

٨٣- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي، ت: الشيخ، عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٢م.

٨٤- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين بن تغري بردى الأتابكي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراقات وفهارس جامعة.

٨٥- هدية العارفين وأسماء المؤلفين وأثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، طبع بعناية وكالة المعارف الجلييلة في مطبعتها البهية إستانبول، ١٩٥٠م.

٨٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لأبي بكر السيوطي، ت: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٨م.

٨٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ت: د. إحسان عباس، دار صادر بيروت

ثانياً: الدوريات:

- مجلة المورد، تصدرها مجلة الثقافة والفنون، دار الجاحظ، الجمهورية العراقية، المجلد الثامن، العدد ١، ١٩٧٩م.